# معاناة الفلسطينيين من
# الحواجز الإسرائيلية
## في الضفة الغربية



13

أولست إنساناً


إعداد

فاطمة عيتاني    محمد داود

تحرير

د. محسن محمد صالح



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت



# معاناة الفلسطينيين من الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية


إعداد

فاطمة عيتاني

محمد داود


أولست إنساناً؟

(13)

سلسلة دراسات تتناول
الجوانب الإنسانية
للقضية الفلسطينية

تحرير

د. محسن محمد صالح





مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات
بيروت - لبنان

**Am I not a Human?**
Book Series **(13)**

**The Suffering of Palestinians at the Israeli Roadblocks in the West Bank**

Prepared by: **Fatima Itani & Mohammed Dawood**
Edited by: **Dr. Mohsen Moh'd Saleh**



الطبعة الأولى
2015م – 1436هـ
بيروت – لبنان

**ISBN 978-9953-500-22-5**



**مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**
ص.ب: 14–5034، بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+
تليفاكس: 643 803 1 961+
بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net
الموقع: www.alzaytouna.net

**تصميم وإخراج**
مروة غلاييني

**طباعة**
C A s.a.r.l. |Beirut, Lebanon|

# المحتويات



# تقديم

يقدّم مركز الزيتونة للقرّاء كتابه الثالث عشر من سلسلة "أولست إنساناً"، التي يُسلط الضوء من خلالها على الجوانب المختلفة لمعاناة الشعب الفلسطيني.

يتناول هذا الكتاب "معاناة الفلسطينيين من الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية"، أبرز الانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال بحق الفلسطينيين من خلال الحواجز المنتشرة في الضفة الغربية بكافة أشكالها. تقدّم الكتاب تمهيد معلوماتي استعرض استراتيجية "إسرائيل" المتبعة بتقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة منذ سنة 1967، من خلال تطبيق سياسة تقطيع أوصال أراضي الفلسطينيين وإذلالهم، يليه تمهيد قانوني عرض القوانين الدولية والإنسانية التي تُثبت عدم شرعية الحواجز. ثم عرض تطور أعداد وأنواع الحواجز الإسرائيلية خلال الفترة 2001–2014، كما عرض أنواعاً ونماذج للحواجز في الضفة الغربية، ومعاناة الفلسطينيين بسببها وغياب المحاسبة الجدية للجنود الإسرائيليين.

يعيش الإنسان الفلسطيني مُنْتَقَصاً من أبسط حقوقه الطبيعية التي تكفلها جميع الشرائع والمعاهدات الدولية، محجوزاً في سجن قضبانه حواجز، وأسلاك، وسدود ترابية، وبوابات حديدية، وجدار من إسمنت مسلح؛ لكل حاجزٍ قصة، وعلى كل بوابة حديدية أو سدٍّ ترابي أو سلك حديدي رواية، قصصٌ وروايات حملت الدم والموت لعمال وطلبة وأطباء وأمهات وأطفال على يد جنود مدججين بالسلاح بحجة حماية النفس.

يسير هذا الكتاب على نهج كتب سلسلة "أولست إنساناً"، فينقل المعاناة بأسلوب يخاطب العقل والقلب في إطار علميّ منهجيّ موثّق، مستعيناً بعدد من القصص والصور، لتقرّب إلى القارئ بشكل أوضح ما يعانيه الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي.

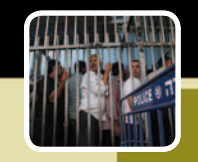

POLICE



## مقدمة

تختزل الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية أو "المحسوم" —وهي كلمة عبرية تعني الحاجز العسكري، وقد أصبحت جزءاً من القاموس اليومي الفلسطيني— معاناة شعب فلسطيني أسير في كانتونات مزَّقت الضفة، وضيَّقت الخناق على الفلسطينيين، وشلَّت حركتهم، وقطَّعت أوصالهم.

قامت "إسرائيل"، منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1967، بإصدار عدد من القوانين التي وسَّعت من نطاق سيطرتها عليها، ومنها الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 321[1] لسنة 1969، والذي يجيز للدولة وبشكل أحادي الجانب مصادرة الأراضي الفلسطينية لأغراض عامة، وبدون تقديم تعويضات للجهة المتضررة. وقد استخدمت "إسرائيل" هذا الأمر لبناء شبكة طرق للجيش في داخل المناطق الفلسطينية المحتلة، وكذلك الحال للمستوطنين الإسرائيليين، الذين وفَّر الجيش الإسرائيلي لهم طرق بديلة، بعيداً عن التجمعات السكنية الفلسطينية.



كما فرضت "إسرائيل" تطبيق نظام شامل من القيود التي تحدّ من حرية تنقل الفلسطينيين داخل الضفة الغربية، كالحواجز، ومتاريس الطرق وجدار الفصل العنصري، وازدادت هذه الحملة خصوصاً بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في 2000/9/28.

ويأتي هذا النظام إلى جانب سياسات أخرى كانت وما زالت تطبقها السلطات الإسرائيلية، والتي تتضمن قيوداً على وصول الفلسطينيين إلى مناطق واسعة ومهمة كشرقي القدس، ومناطق مصنفة على أنها مناطق عسكرية مغلقة، وأراضٍ مخصصة للمستوطنين، كلّ ذلك بدعوى تعزيز أمن "إسرائيل" والمستعمرات الإسرائيلية، وبأنها تدابير مؤقتة.

إنَّ إقامة الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية يعيق حركة السكان ويمنعهم من قضاء مصالحهم اليومية بشكل طبيعي، وينهكهم اقتصادياً ونفسياً واجتماعياً. وعلى الرغم من اختلاف أشكالها، لكنها تتفق بجميع أنواعها على أنها وُجدت لتكسر إرادة الفلسطينيين.

وتعدُّ الحواجز الإسرائيلية واحدة من أسوأ مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان، حيث ترتبط في العديد من جوانبها بممارسات تُؤثِّر فعلياً على حياة الأفراد وكرامتهم، والتي حفظتها المواثيق والعهود الدولية.



**خريطة رقم (1): الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية**

المصدر: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار).


POLICE





## أولاً: تمهيد معلوماتي

تفرض "إسرائيل" قيوداً على حركة تنقل الفلسطينيين في الضفة الغربية بواسطة شبكة من الحواجز الثابتة، والحواجز الفجائية المتنقلة، والمعيقات المحسوسة، والشوارع التي يحظر فيها تنقل الفلسطينيين، والبوابات على امتداد الجدار الفاصل، بالإضافة للعديد من القيود التي تتيح لـ"إسرائيل" السيطرة على حركة الفلسطينيين في أنحاء الضفة الغربية وتقييدها، طبقاً لمصالحها.

عقب سنة 1967 والاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية بما فيها شرقي القدس وقطاع غزة، بدأت "إسرائيل"، بوضع قيود على تنقل الفلسطينيين. ومع بداية الانتفاضة الأولى سنة 1987، شددت "إسرائيل" من إجراءاتها العسكرية بحق المدنيين الفلسطينيين، وفرضت قيوداً على حرية تنقلهم، ومنعت دخولهم



نصّ قرار مجلس الأمن 242 الصادر في 1967/11/22، في المادة 1/ب على: "إنهاء كل حالات الحرب والمطالب المتعلقة بها، واحترام السيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة والاعتراف بها، بالإضافة إلى حقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها دون تهديدات أو استخدام القوة".

➢ وثائق مهمة، النزاع العربي الإسرائيلي، قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، انظر:
http://mfa.gov.il/MFAAR/KeyDocuments/IsraeliArabConflict/Pages/security%20council%20resolution%20242.aspx

إلى "إسرائيل" للعمل؛ إلا إذا توفر لديهم تصريح خاص صادر من الإدارة المدنية، وأغلقت بعض الطرق المؤدية لبلدات أو قرى معينة بواسطة الحواجز الحديدية أو الكتل الإسمنتية والحواجز الترابية أو الخنادق[1].

وفي 1995/9/28، نصت اتفاقية أوسلو الثانية Oslo Accords والموقعة بين السلطة الوطنية الفلسطينية و"إسرائيل"، على الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وتصنيف الأراضي إلى مناطق أ ومناطق ب ومناطق ج، حيث تخضع مناطق أ للسيطرة الفلسطينية الكاملة، أمنياً وإدارياً، أما مناطق ب، فتقع المسؤولية فيها عن النظام العام على عاتق السلطة الوطنية الفلسطينية، وتبقى لـ"إسرائيل" السلطة الكاملة على الأمور الأمنية (والجدير بالذكر، أن غالبية السكان يتمركزون في مناطق أ و مناطق ب)، أما مناطق ج، والتي تمثِّل نحو 60% من مساحة الضفة الغربية، فإنها تخضع للسيادة الإسرائيلية الكاملة؛ حيث يمنع الفلسطيني من البناء فيها أو الاستفادة منها بأي شكل من الأشكال إلا بتصريح صادر عن السلطات الإسرائيلية المختصة، ومعظم أراضيها هي عبارة عن أراضٍ زراعية ومناطق خصبة وغنية بمصادر المياه الطبيعية[2].



في حزيران/ يونيو 2002، أي بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، شَرَعَت "إسرائيل" بإنشاء جدار الفصل العنصري، وإيجاد منطقة عزل تمتد على طول الخط الأخضر من شمال الضفة الغربية إلى جنوبها، مغتصبة أكثر الأراضي الزراعية خصوبة، وعازلة العديد من التجمعات الفلسطينية[3]. ويعدُّ الجدار منظومةٌ متكاملةٌ من الجدران وسياجات الأسلاك الشائكة والخنادق والعوائق الأخرى، ونقاط المراقبة الأمنية والإنذار الإلكتروني، وحواجز التفتيش، إلى جانب طرقٍ للدوريات العسكرية.

ولطالما رأت "إسرائيل" المنطقة الشرقية من الضفة الغربية (منطقة العزل الشرقية) حدودها الأمنية، وبررت مخططاتها الاستيطانية فيها على أنها تخدم أهدافها الأمنية الاستراتيجية. ففي منطقة الأغوار مثلاً —التي تشكل 27.5% من المساحة الإجمالية للضفة الغربية— تأتي سياسة الإغلاق الإسرائيلية وإقامة الحواجز العسكرية الإسرائيلية مكملة لسياسة العزل العنصري؛ فقد أعلنت "إسرائيل" مساحات واسعة منها "أراضٍ عسكرية مغلقة"، وأصدرت أمراً عسكرياً لتنظيم دخول الفلسطينيين إليها، وأقامت الحواجز العسكرية على المداخل الرئيسية التي تصل محافظات الضفة الغربية بمنطقة الأغوار، وعلى المداخل الفرعية التي تصل الأغوار بالتجمعات الفلسطينية. وصرَّح أريل شارون Ariel Sharon في أيار/ مايو 2004، عند سؤاله عن الجدار في المنطقة الشرقية "سوف نحجب الدخول إلى المنطقة الشرقية بالحواجز العسكرية"[4].

إن حجَّة الحفاظ على أمن المستوطنين التي صرَّحت عنها "إسرائيل" لتفرض قيوداً على حرية تنقل الفلسطينيين، واعتبار كلّ مواطن فلسطيني خطراً أمنياً عليها[5]، هي حجة عنصرية، لا تبرر المس بحرية الحركة والتنقل، ولا تبرر عمليات التفتيش المستمرة التي يقوم بها الجنود الإسرائيليين على الحواجز، إلى جانب المعاملة المهينة والدور الطويل.


POLICE







## ثانياً: تمهيد قانوني

تعدّ "إسرائيل"، بوصفها القوة المحتلة، مسؤولة عن ضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان المحليين الخاضعين لاحتلالها، وعن ضمان ممارستهم لحقوقهم الإنسانية الأساسية، وفقاً للعهود والمواثيق والاتفاقيات والقوانين الدولية. وتعدّ الحواجز ونقاط التفتيش الإسرائيلية في الضفة الغربية، والمعاملة المهينة عليها، خرقاً واضحاً وصريحاً لكافة هذه القوانين، التي نصت على حرية الحركة والتنقل، وكفلت الحفاظ على كرامة الإنسان، وعلى حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.

ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[6] Universal Declaration of Human Rights، في المادة 3 منه على أن: "لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه"، ونصت المادة 5 منه على أن: "لا يعرَّض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة". ونصت



المادة 9 منه على أنه: "لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً".
ونصت المادة 13 منه على أن:

"(أ) لكلِّ فرد حرية التنقل واختيار محلِّ إقامته داخل حدود كل دولة.

(ب) يحقُّ لكل فرد أنْ يُغادر أي بلد بما في ذلك بلده، كما يَحِقُّ له العودة إليه".

ونصَّ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[7] International Covenant on Civil and Political Rights، في المادة 6 منه، على أن: "الحق في الحياة حقّ ملازم لكل إنسان. وعلى القانون أن يحمي هذا الحق. ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً". ونصت المادة 7 منه على أنه: "لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو الحاطة بالكرامة". ونصت المادة 9 منه، على أنه: "لكل فرد حقّ في الحرية وفي الأمان على شخصه. ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفاً. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقاً للإجراء المقرر فيه". كما نصت المادة 12، أنَّ:

1. لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما، حقّ حرية التنقل فيه وحرية اختيار مكان إقامته.
2. لكل فرد حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده.
3. لا يجوز تقييد الحقوق المذكورة أعلاه بأية قيود غير تلك التي ينص عليها القانون، وتكون ضرورية لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم، وتكون متمشية [متماشية] مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذا العهد.
4. لا يجوز حرمان أحد، تعسفاً، من حقّ الدخول إلى بلده.



أما اتفاقية جنيف الرابعة[8] Fourth Geneva Convention، فقد نصت المادة 21 منها، على أنه "يجب احترام وحماية عمليات نقل الجرحى والمرضى المدنيين والعجزة والنساء النفاس التي تجري في البر بواسطة قوافل المركبات وقطارات المستشفى أو في البحر بواسطة سفن مخصصة لهذا النقل....". وهو ما لا تحترمه "إسرائيل"، وتعرقله بواسطة حواجزها المنتشرة.

"إسرائيل" هي القوة المحتلة في الضفة الغربية، وبكونها كذلك فهي ملزمة كما نصت الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بالاهتمام بتأمين رفاهية سكان الضفة الغربية والحفاظ على كرامتهم، إلا أنّها تستبد بالفلسطينيين بشكل مخالف للقانون، لصالحها ولصالح مستوطنيها، فلا احترام لعمليات نقل المرضى ولا حرية للتنقل والسكن، ولا حفاظ على كرامة الفلسطيني، ولا حرية في العمل وكسب الرزق.

ولكن بموجب نص المادة 146 من اتفاقية جنيف الرابعة[9]، فإن الدول الأعضاء تلتزم بفرض عقوبات على الذين يقترفون مخالفات لمواد الاتفاقية، ويلتزم كل طرف متعاقد بملاحقة المتهمين بمخالفة الاتفاقية، وأنه على كل طرف متعاقد اتخاذ التدابير اللازمة لوقف جميع الأفعال التي تتعارض مع أحكام الاتفاقية. ولكن لم تطبّق أياً من الدول الأعضاء هذه المادة مع "إسرائيل". وفيما يلي نصّ المادة 146:

> تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يَلزم لفرض عقوباتٍ جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقترفون أو يأمرون باقتراف إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية، المبينة في المادة التالية.



يلتزم كل طرف متعاقد بملاحقة المتهمين باقتراف مثل هذه المخالفات الجسيمة أو بالأمر باقترافها، وبتقديمهم إلى محاكمة، أياً كانت جنسيتهم. وله أيضاً، إذا فضل ذلك، وطبقاً لأحكام تشريعه، أن يُسلِّمهم إلى طرف متعاقد معني آخر لمحاكمتهم، ما دامت تتوفر لدى الطرف المذكور أدلة اتهام كافية ضدّ هؤلاء الأشخاص.

على كل طرف متعاقد اتخاذ التدابير اللازمة لوقف جميع الأفعال التي تتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية، بخلاف المخالفات الجسيمة المبينة في المادة التالية.



أقدمت "إسرائيل" على إقامة برج مراقبة عسكري على أراضي مدرسة ذكور بورين الثانوية، حيث يبعد برج المراقبة العسكري الجديد مسافة 150م فقط عن مبنى المدرسة. ويقع البرج بمحاذاة الطريق الالتفافي رقم 60 حيث يكشف البرج مدخل مستعمرة يتسهار Yitzhar من الناحية الشمالية للمستعمرة.

➢ مركز أبحاث الأراضي – القدس، إقامة برج مراقبة عسكري على أرض مدرسة ذكور بورين الثانوية، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرئيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2014/8/1، انظر: http://www.poica.org/details.php?Article=6790



فلسطينيو الضفة يضطرون للانتظار مطولاً أمام الحواجز.

عمال فلسطينيون يركضون عبر فتحة في الجدار الفاصل جنوب الضفة الغربية.

➢ تصوير عامر عواد، وكالة رويترز للأنباء، 2013/7/6.








HUMANITARIAN LANE ONLY
TOURISTS LANE

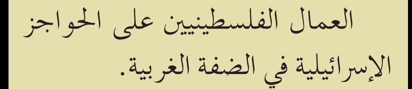
## ثالثاً: تطور أعداد الحواجز الإسرائيلية وأنواعها خلال الفترة 2001–2014

يعاني الفلسطينيون عند الحواجز الإسرائيلية من الانتظار الطويل والمرهق لأعصابهم، والتفتيش المذل. فلا يتورع الإسرائيليون عن إجبار أي فلسطيني بخلع ملابسه بحجج واهية، أو إجباره على السير على الأقدام في ظروف مناخية أو صحية صعبة.

بلغ عدد الحواجز الثابتة حتى 2001/9/28، بعد مضي عام واحد على الانتفاضة 190 حاجزاً[10]. ووصل عدد الحواجز إلى 680 في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 ثم انخفض إلى 376 في آب/ أغسطس 2005، ثم ارتفع إلى 396 في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005[11].






العمال الفلسطينيين على الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية.

وفي أيار/ مايو 2007، بلغ عدد الحواجز ونقاط التفتيش الثابتة في الضفة الغربية ما مجموعه 553 حاجزاً، وارتفعت إلى 561 حاجزاً في تشرين الأول/ أكتوبر 2007، وإلى 563 حاجزاً في كانون الثاني/ يناير 2008. وفي الفترة نيسان/ أبريل – تشرين الأول/ أكتوبر 2007، قامت السلطات الإسرائيلية بإزالة 80 حاجزاً لكنها أضافت 115 حاجزاً آخر. وتشمل الحواجز أشكالاً مختلفة كالحواجز العسكرية، ونقاط التفتيش، والبوابات، والكتل الإسمنتية، والسواتر الترابية، والخنادق، والسياجات...إلخ[12].

وحتى 2008/9/11، وصل عدد الحواجز المقامة في الضفة الغربية 630 حاجزاً، من ضمنها 93 حاجزاً عسكرياً معززاً بالجنود، و537 حاجزاً مادياً (كتل ترابية، كتل إسمنتية، جدران...إلخ)، وهذا دون احتساب 69 حاجزاً واقعاً في المنطقة المسيطر عليها إسرائيلياً في الخليل المعروفة بـ"اتش اثنان" H2[13]، التي يعيش الفلسطينيون فيها ظروفاً معيشية صعبة. فهناك إغلاق لكافة الطرق التجارية المؤدية إلى المستعمرات الإسرائيلية، علماً بأن غالبية هذه المعيقات أُنشئت منذ سنة 2000. ولقد كان لهذه المعيقات تداعيات كثيرة، كإخلاء قرابة ألف منزل من منازل



السكان العرب، وإغلاق أكثر من 1,800 مشروع تجاري؛ مع ملاحظة أنه تمّ إغلاق قرابة 650 محلاً تجارياً ودكاناً بأوامر عسكرية خلال سنة 2010، هذا بجانب تدني الحركة السياحية وحركة الزوار[14].

ويذكر تقرير لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة United Nations Office for the Coordination of Huminitarian Affairs in the Occupied Palestinian Territories (OCHA–oPt) حول الإغلاق الإسرائيلي، أنه وبعد ثماني سنوات من فرض هذا النظام، فإنه بات "نظاماً متعدد الطبقات من الحواجز العسكرية والقيود، ويعمل على تجزئة وتفتيت مناطق الضفة الغربية، ويؤثر على حرية تنقل غالبية الفلسطينيين في الضفة الغربية"[15].

وفي 2009/9/16، أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي أنه شرع بإزالة مئة حاجز عسكري في الضفة الغربية، بناء على توجيهات من وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك Ehud Barak[16]. وادعى ناطق عسكري باسم جيش الاحتلال الإسرائيلي، إلى أن قرار إزالة الحواجز العسكرية يعدّ "استمراراً لسياسة الحكومة الإسرائيلية في تحسين الأوضاع الاقتصادية في المنطقة، مع الحفاظ على المرونة العملياتية للجيش الإسرائيلي وقوى الأمن الإسرائيلية"[17].

وتتلخص حقيقة الأمر، بأن ما تقوم به "إسرائيل" هو مجرد ادّعاءات سياسية إعلامية، حيث إن الحواجز التي أعلنت "إسرائيل" عن إزالتها ما زالت قائمة على أرض الواقع، غير أن تصنيفها الإداري قد تغير، بحيث أصبحت تعرف باسم "حواجز طيارة".



وفي نهاية سنة 2009، بلغ عدد الحواجز الإسرائيلية بمختلف أنواعها 617 حاجزاً؛ منها 78 حاجزاً ثابتاً، و17 حاجزاً طياراً، و71 برج حراسة، و113 بوابة زراعية، و155 حاجزاً إسمنتياً وبوابة حديدية، و183 ساتراً ترابياً[18].

مع العلم أنه في سنة 2007، أقامت "إسرائيل" 5,858 حاجزاً متحركاً بمعدل شهري مقداره 488 حاجزاً. وكانت في سنة 2006 قد أقامت 7,090 حاجزاً متحركاً بمعدل شهري مقداره 591 حاجزاً[19].

وأشار تقرير أعده المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن 65% من الطرق الرئيسية مغلقة أو يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي، بما يعادل نحو 500 كم من الطرق[20].

وتوزعت الحواجز في نيسان/ أبريل 2010 على المناطق كالتالي: 196 حاجزاً في محافظات جنين وطوباس وطولكرم ونابلس وسلفيت وقلقيلية، 164 حاجزاً في محافظات رام الله والقدس وأريحا، و144 حاجزاً في محافظتي بيت لحم والخليل[21].

وفي أيار/ مايو 2010، بلغ عدد الحواجز الإسرائيلية بمختلف أنواعها 505 حواجز؛ توزعت على الشكل التالي[22]:

**جدول رقم (1): توزيع الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية حسب نوعها سنة 2010 (%)**

| النوع | النسبة |
|---|---|
| الحواجز الدائمة | 13 |
| الحواجز الجزئية | 4 |
| التلال والسواتر الترابية | 37 |
| بوابات الطرق | 21 |
| موانع على جانبي الشارع | 9 |
| الخنادق | 2 |



وإلى جانب الحواجز أعلاه، تُضاف الحواجز الفجائية والمتنقلة. فقد أحصى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة ما مُعدَّله 310 حاجزاً فجائياً في كل شهر خلال الفترة نيسان/ أبريل 2009 – آذار/ مارس 2010؛ مقارنة بما مُعدَّله 65 حاجزاً فجائياً للفترة أيلول/ سبتمبر 2008 – آذار/ مارس 2009[23].

وفي حزيران/ يونيو 2012، وصل عدد الحواجز إلى 542 حاجزاً ومعيق حركة، تعيق إمكانية تنقُّل ووصول الفلسطينيين داخل أنحاء الضفة الغربية. وتتضمن هذه المعيقات 61 حاجزاً عسكرياً مأهولاً بالجنود بصورة دائمة (باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر)، و25 حاجزاً جزئياً (تصبح مأهولة بالجنود لأغراض محددة فحسب)، و436 معيقاً لا يشغلها الجنود بما في ذلك متاريس الطرق، والتلال الترابية، والجدران الترابية، وبوابات الطرق، وحواجز الطرق، والخنادق[24].

وفي شباط/ فبراير 2014، وصل عدد الحواجز الثابتة المنصوبة في الضفة الغربية إلى 99 حاجزاً ثابتاً، من بينها 59 حاجزاً داخلياً منصوباً في عمق الضفة الغربية، بعيداً عن الخط الأخضر. ويشمل هذا المعطى أيضاً 17 حاجزاً منصوباً في منطقة "اتش اثنان" في الخليل، التي يوجد فيها نقاط استيطان إسرائيلية، و33 حاجزاً من مجموع الحواجز الداخلية معززة بصورة ثابتة، و40 حاجزاً من بين الحواجز الثابتة تعد نقاط فحص أخيرة قبل الدخول إلى "إسرائيل"، على الرغم من أن معظمها يقع على بعد كيلومترات إلى الشرق من الخط الأخضر، لكن قبل الدخول إلى القدس، و33 من هذه الحواجز معززة بصورة ثابتة وهي مغلقة أمام الحركة عندما لا تكون معززة[25].





قبل أسابيع قليلة، وجد الأطفال حمزة مليطات ومحمد وقيس حنني —من بلدة بيت فوريك شرق مدينة نابلس بالضفة الغربية— أنفسهم في قبضة عدد من جنود الاحتلال الإسرائيلي، بينما كانوا يقصدون أرضهم.

وتفاجأ الأطفال الثلاثة بجنود الاحتلال متخفين وراء الأشجار وقد نصبوا حاجزاً فجائياً بالمكان، وبأسلوب يثير القلق أشهروا بنادقهم صوب الصبية وأمروهم بالانبطاح على الأرض، وقيدوا أيديهم للخلف وعصبوا أعينهم.

ويختزل هذا المشهد واقع ما بات يعرف بالحواجز الطيارة المفاجئة، التي هي كمائن ونقاط تفتيش يمارس الاحتلال عليها أصنافاً مختلفة من العذاب بحق الفلسطينيين تصل لحد اغتيالهم أحياناً.

**ضرب وتكبيل:**

يقول الطفل محمد (14 عاماً) إن الجنود كبلوا أيديهم وجروهم فوق الأشواك، وداسوا بأقدامهم على ظهورهم.

ويضيف أن الجنود نقلوه ورفيقيه لاحقاً لمستعمرة إيتمار القريبة من بلدتهم، ومنها إلى معسكر حوارة جنوب نابلس، وأشبعوهم ضرباً وتوبيخاً وتخويفاً.

ويقول إن جنود الاحتلال عاملوهم بقسوة في أثناء التحقيق معهم، وأجبروهم على المشي فوق سياج شائك، وأهانوهم بالعبارات البذيئة والنابية.

ويروي الطفل قيس حنني، أن الجنود صوبوا البنادق نحوهم لتخويفهم وخاطبوهم بالقول "أنتم إرهابيون. سنقتلع أعينكم إن لم تعترفوا، وستنهش الكلاب أجسادكم".

ويضيف أن جندياً بديناً جلس فوق ظهره بكامل عتاده وآلمه كثيراً، بينما ضغط عليه المحقق بطرق ملتوية لنزع اعترافه بالإكراه.

واحتجزت سلطات الاحتلال الأطفال أكثر من خمس ساعات دون أن تبلغ ذويهم، وسلمتهم للأمن الفلسطيني في ساعة متأخرة من الليل مكبلين بالأغلال.

➢ "الحواجز الطيّارة".. كمائن وعقاب للفلسطينيين، موقع الجزيرة.نت، 2013/12/20، انظر: http://www.aljazeera.net/



## خريطة رقم (2): الجدار ونقاط الإغلاق في محيط القدس

Source: OCHA-oPt, Map of the West Bank Access Restrictions-Jerusalem, December 2012, http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_closure_map_2013_04_21_jerusalem.pdf






TOURISTS LANE


POLICE

## رابعاً: أنواع ونماذج الحواجز في الضفة الغربية

تتنوع الحواجز الإسرائيلية ما بين نقاط تفتيش يقيم عليها جنود الاحتلال على مدار الساعة وأخرى جزئية متحركة، ومجموعات الكتل الإسمنتية التي يبلغ طول الواحدة منها المتر، وبوابات حديدية وسواتر وجدران ترابية، ويحيط بتجمعات فلسطينية أخرى حفر وخنادق واسعة تحول بين الفلسطينيين وبين استخدام طرق بديلة لا يرابط عليها جنود الاحتلال. وهناك أبراج للمراقبة منصوبة داخل أراضي الضفة الغربية تتحول إلى حواجز ثابتة معززة بالجنود في حالات خاصة يقررها الإسرائيليون وحدهم، وحواجز إلكترونية مزودة بأجهزة للكشف عن المعادن تنتصب في وسط التجمعات الفلسطينية، وتجعل من الانتقال بين مدينتين أو بين قرية ومدينة مجاورة مهمة شاقة.



## 1. أنواع الحواجز في الضفة الغربية:

تختلف أهداف وأسباب كلّ نوع من أنواع الحواجز، ولكنها جميعها تصب في خانة إذلال الفلسطينيين، ومن أنواع هذه الحواجز:

أ. **الحواجز الثابتة**: وتكون في العادة على مداخل المدن والبلدات والقرى الفلسطينية، وهي للسيطرة على الحركة والتنقل داخل الضفة الغربية، ونقاط فحص أخيرة قبل الوصول إلى الأراضي المحتلة سنة 1948.

ب. **الحواجز الطيارة (الفجائية)**: ليس لها مكان ثابت أو زمن محدد، وهي تقام بحسب حاجات "إسرائيل" ومتطلباتها، متنقلة من منطقة لأخرى.

ج. **الجيوب**: هي التي ولدتها الالتواءات بين جدار الفصل العنصري والخط الأخضر، بحيث يحتاج الفلسطينيون إلى تصاريح خاصة للدخول إلى أراضيهم الزراعية وممتلكاتهم التي يحول الجدار بينهم وبينها.

د. **معيقات صناعية**: هي عبارة عن أكوام ترابية وصخور ومكعبات إسمنتية وجدران وقنوات وبوابات حديدية، ويستخدم هذا النوع من الحواجز لقطع طرق الوصول إلى مناطق معينة، بحيث لا يكون الوصول إليها متاحاً إلا من خلال الحواجز الثابتة والمعززة بجنود الاحتلال[26].

هـ. **جدار الفصل العنصري**: وهو أخطرها على الإطلاق، لكون مساحة الأراضي المعزولة خلف الجدار الغربي ستكون نحو 733 ألف دونم، وسيبلغ طوله عند إنهاء بنائه قرابة 770 كم[27]، وارتفاعه يصل إلى 8م، كما أنه مزود بالخنادق والأسلاك الشائكة، ومجهز بكاميرات ورشاشات.

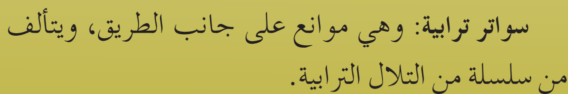


و. **الشوارع الالتفافية**: ظهرت الشوارع الالتفافية مع مرحلة اتفاقيات أوسلو سنة 1993، كواحدة من أساليب العزل، فاستولت على ما يقارب 80 كم$^2$ (1.4%) من أراضي الضفة الغربية لبناء شبكة من الطرق الالتفافية، لربط المستعمرات الإسرائيلية بعضها ببعض ومع "إسرائيل"، مما أسهم في عزل التجمعات الفلسطينية عن بعضها البعض وقطع أوصالها. ويكمن الخطر الحقيقي للطرق الالتفافية فيما يعرف بـ"حرم الشارع" Buffer Zone التي يفرضها الجيش الإسرائيلي على طول امتداد تلك الطرق والتي عادة ما تكون 75م على جانبي الشارع[28]. ووفقاً لاتفاقيات أوسلو، فقد سمح للفلسطينيين باستخدام هذه الطرق إلا أنه عقب اندلاع انتفاضة الأقصى في 2000/9/29، منعت "إسرائيل" الفلسطينيين من استخدام هذه الطرق تحت ذريعة "الدواعي الأمنية"[29]. وقد تمّ استثمار مبالغ طائلة في الطرق الالتفافية، وخصوصاً في الضفة الغربية[30].



**الخنادق**: وتحفر في أراضٍ مستوية، أو على جانب طريق ما لمنع المركبات من الالتفاف على معيق للحركة منصوب على تلك الطريق.





**سواتر ترابية**: وهي موانع على جانب الطريق، ويتألف من سلسلة من التلال الترابية.

➢ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، تطورات إمكانية التنقل والوصول في الضفة الغربية، حزيران/ يونيو 2010، انظر:
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_movement_access_2010_06_16__arabic.pdf





**التلال الترابية:** وهي أكوام من الركام والتراب و/أو صخور تضعها جرافات الجيش الإسرائيلي من أجل منع حركة المركبات على طريق أو مسار. وتحسب التلال الترابية التي تقع في نطاق مسافة تبلغ خمسين متراً عن بعضها البعض، وتغلق الطريق ذاته، على أساس أنها معيق حركة واحد. وفي حال تمّ دفع تلّ ترابي إلى جانب الطريق (على يد الجيش الإسرائيلي أو الفلسطينيين) أو في حال فتح مسار يلتف حول هذا التل، بحيث يصبح مرور المركبات ممكناً، فلا يسجل التل الترابي كمعيق للحركة. وغالباً ما تزال التلال الترابية أو يتم الالتفاف حولها، ومن ثم يعاد بناؤها و/أو توسيعها.

**الحواجز الثابتة:** وتتألف من عنصرين، بنية تحتية تمنع حركة سير المركبات والمشاة، ووجود دائم لأفراد الأمن الإسرائيلي (كأفراد الجيش الإسرائيلي، أو شرطة حرس الحدود، أو الشرطة المدنية، أو شركة حراسة أمنية خاصة). يفحص أفراد الأمن عادة وثائق الأشخاص الذين يعبرون حاجز التفتيش ويفتشون سياراتهم ومتعلقاتهم الشخصية.



**بوابات الطرق:** وهي بوابات معدنية تستخدم لمنع الوصول إلى طريق ما. ويشار إلى كافة بوابات الطرق على الخرائط بصفتها معيقات للحركة، بما فيها تلك التي تكون مفتوحة لحظة توثيق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة لها، وذلك إلى حين إزالة بنيتها التحتية.





**متاريس الطرق**: وتبنى من كتلة أو أكثر من الكتل الإسمنتية حجمها متر مكعب تقريباً، ومثلها مثل التلال الترابية، تستخدم متاريس الطرق من أجل منع وصول المركبات إلى الأراضي أو الطرق. وهي مطابقة للتلال الترابية من كافة النواحي الأخرى.



**حواجز جزئية**: وتتألف من بنية تحتية مشابهة لتلك المستخدمة في حواجز التفتيش، لكنها لا تكون مأهولة بأفراد الأمن بصورة دائمة. وغالباً ما تنصب البنية التحتية في الحاجز المأهول جزئياً على جوانب الطريق، ولذلك، فهي لا تعيق حركة السير بصورة مباشرة. وعندما تكون مأهولة بأفراد القوات الإسرائيلية فإن وظيفتها تكون مطابقة لوظيفة حواجز التفتيش الكاملة. وعندما لا تكون هذه الحواجز مأهولة، فإن حركة السير تجري بحرية في الشارع نسبياً.



**موانع على جانب الشارع**: قد تتألف من سياج أو حاجز إسمنتي يوضع على طول جانب الطريق. ولكي يصنف المعيق على أنه مانع على جانب الشارع، يجب أن يكون طول بنيته التحتية مئة متر على الأقل، ويجب أن يعيق حرية مرور الأشخاص، أو المركبات أو الماشية ويحول دون الخروج عن الطريق أو الدخول إليها وكذلك يمنع قطعها مروراً إلى الجانب الآخر.

➢ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، تطورات إمكانية التنقل والوصول في الضفة الغربية، حزيران/ يونيو 2010.



في نهاية سنة 2012، قال عبد الهادي حنتش، الخبير الفلسطيني في شؤون الاستيطان، أن ما يعرف بـ"الطرق الالتفافية" التي شيدتها "إسرائيل" على أراضي الضفة يبلغ طولها نحو 900 كم؛ ونبّه إلى وجود مقترحات إسرائيلية بشق طرق جديدة يقدر طولها بنحو 600 كم. وأوضح أن هذه الطرق أدت إلى نهب ما يزيد عن 18 ألف دونم من الأراضي الزراعية، واقتلاع عشرات الآلاف من أشجار الزيتون والعنب[31].

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، كشفت إذاعة جيش الاحتلال في تقرير لها عن مخطط ضخم لشق عشرات الشوارع الهادفة لخدمة المستعمرات في الضفة، والتي يصل مداها لـ 300 كم، وتصادر عشرات آلاف الدونمات من الأراضي، وتعمل على ترسيخ السيطرة الإسرائيلية على مساحات شاسعة من الضفة والقدس. وأضاف التقرير أن الخطة هي نتاج عمل استمر سنوات طويلة وتشمل 44 مخططاً أُقر 24 منها، وما زال 20 مخططاً قيد الدراسة. ويبلغ طول الشوارع وفقاً للمخططات التي تمّ إقرارها 157 كم، فيما يبلغ طول المخططات التي لم تقر بعد 140 كم، ما يعني أن الحديث يدور عما يقارب 300 كم من الطرقات، التي يتطلب شقها مصادرة قرابة 25 ألف دونم من الضفة الغربية[32].

وتنقسم هذه الطُّرق إلى ثلاثة أقسام:

1. خاضع للاستخدام الإسرائيلي المطلق، ويُمنع الفلسطينيون من استخدامها بشكل نهائي.

2. يُسمح للفلسطينيين باستخدامها، ولكن بقيود إدارية، وذلك عن طريق تصريح صادر عن الإدارة المدنية الإسرائيلية للضفة الغربية.



3. يضم طرقاً يمكن للفلسطينيين استخدامها دون تصاريح، ولكنها تكون خاضعة لقيود نقاط تفتيش الحواجز العسكرية على مداخلها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي[33].

ومن أهم الطرق الالتفافية في الضفة الغربية[34]:

1. طريق رقم 60: وهو طريق سريع قديم يشطر الضفة الغربية من الشمال إلى الجنوب، ويعد الشريان الرئيسي للطرق الالتفافية الجديدة التي تمر حول المدن الرئيسية الفلسطينية. وتبدأ هذه الطرق من العفولة وهي بلدة إسرائيلية تقع إلى الشمال من الخط الأخضر مروراً بوسط مدن جنين، ونابلس، ورام الله، والقدس، وبيت لحم، والخليل. وهذه الطرق مفتوحة أمام جميع وسائط النقل. ويقع الطريق السريع رقم 60 كله تقريباً في المنطقة ج، وهذا يوفر ممراً تتحكم "إسرائيل" فيه، ويخترق طول الضفة الغربية بكامله.

والملاحظ أن الجانب الإسرائيلي قد أصر على بقاء هذا الطريق المهم في المنطقة ج الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، لأنه عصب طرق المواصلات في الضفة الغربية، حيث تتقاطع معه جميع الطرق الفرعية والعرضية، كما أن الطرق الالتفافية التي تصل بين المستعمرات تصبح عديمة القيمة إذا لم تتصل بالطريق الرئيسي رقم 60، ومن ثم الطرق العابرة التي توصل رقم 60، هو الذي جعل الجانب الإسرائيلي يهتم بأن يكون هذا الطريق في المنطقة ج.





جزء من الطريق 60 في منطقة بيت جالا. ويعد هذا الطريق عصب طرق المواصلات في الضفة الغربية، حيث تتقاطع معه جميع الطرق الفرعية والعرضية.

2. شارع رقم 80: يعد شارع رقم 80 من أهم وأخطر الشوارع التي صادقت عليها الحكومة الإسرائيلية في نهاية سنة 1998، بعد اتفاق واي ريفر Wye River. ويخترق هذا الشارع صحراء الخليل باتجاه النقب جنوباً، ويقع الجزء الأكبر منه داخل أراضي الضفة الغربية، ويبدأ الشارع بالقرب من مستعمرة ميشور أدوميم Mishor Adumim إلى الشرق من مدينة القدس قرب الخان الأحمر، متجهاً إلى الجنوب وماراً بالقرب من مستعمرة معاليه أدوميم Ma'ale Adumim، مخترقاً صحراء الخليل بموازاة البحر الميت وصولاً إلى مستعمرة كرميل Carmel ثم مستعمرة سويسا، ثم يعبر الخط الأخضر إلى داخل الأراضي الإسرائيلية في النقب، والهدف الأساسي من وراء شقّ هذا الشارع هو ربط النقب في الجنوب بمنطقة القدس، ونابلس، وغور الأردن في الشمال، وذلك من أجل تجنب المرور من مناطق القدس الكبرى والتجمعات الفلسطينية الكبيرة في منطقة بيت لحم والخليل.



3. شارع رقم 9: شرعت "إسرائيل" سنة 2013، بتنفيذ مخطط شارع رقم 9 الذي سيربط منطقة ساحل البحر قرب الخضيرة بشمال الضفة، وعلى طول عشرين كيلومتراً باتجاه شارع رقم 6 (العابر) ليربط بمفرق قريتي باقة وجتّ، بمحاذاة جدار الفصل العنصري، وصولاً إلى منطقة الأغوار والحدود مع الأردن. وستصيب أضرار هذا المخطط قرى فلسطينية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948، في المقطع الثاني للمخطط المعروف بشارع رقم 61، وسيصادر نحو 700 دونم بملكية خاصة لأهالي باقة الغربية وجتّ؛ وسيمنع أيّ تواصل جغرافي بين القريتين، وسيبتلع جميع الأراضي التي كانت مخصصة لتوسعهما[35].

واستعرض المهندس يوسف جبارين، المحاضر بكلية الهندسة وتخطيط المدن بمعهد العلوم التطبيقية بحيفا، الخرائط التفصيلية لمخطط شارع 9 الذي سيمتد بطول 183 كم داخل الضفة الغربية. وقال إن الشارع سيؤدي لمصادرة مباشرة لنحو 20 ألف دونم بملكية خاصة للفلسطينيين، وذلك لإحكام السيطرة على شمال الضفة الغربية وتكثيف المشاريع الاستيطانية وربطها بـ"إسرائيل". وقال جبارين، إن مشاريع البنى التحتية الاستيطانية تهدف لشطب الخط الأخضر وقطع الجغرافيا الفلسطينية، فمناطق نفوذ شارع 9 ستكون 400م، تشمل عرض الشارع الذي سيصل لنحو 50م ومناطق الارتداد بعرض 150م، إضافة إلى 200م على جانبي الشارع تصنف مناطق خضراء يحظر على السكان استعمالها كونها معدة استراتيجياً لتطوير مشاريع بنى تحتية قطرية. ويرى جبارين بمخطط شارع رقم 9 تكملة لفكرة المشروع الاستراتيجي الصهيوني لضم الضفة الغربية إلى "إسرائيل" عبر شبكة طرقات، أسوة بالمخطط المعمول به لتوحيد شرقي القدس وغربيها،



حيث تعتمد وزارة المواصلات الإسرائيلية رزمة من مشاريع البنى التحتية وشبكة الطرقات وتتطلع عبر مشاريع سكة الحديد لربط "إسرائيل" بشرقي القدس والضفة الغربية وصولاً إلى بيسان ومنطقة الأغوار[36].



أزمة السير عند حاجز قلنديا، الساعة 5:50 صباحاً. سكان الأحياء التي ظلت وراء جدران القدس في طريقهم للعمل في المدينة.



المسار الموجود في المعبر ما بين القدس وبيت لحم والمعروف باسم حاجز 300.



على الرغم من وجود حاجز قلنديا داخل أراضي الضفة الغربية، بعيداً عن الخط الأخضر، ومحاطاً بقرى فلسطينية، إلا أن "إسرائيل" تعامله عملياً كمحطة حدودية تفصل بين الضفة الغربية و"إسرائيل".



والجدول التالي يبين بعض الطرق الالتفافية في الضفة الغربية حسب المسار والطول والعرض والمساحة[37]:

**جدول رقم (2): بعض الطرق الالتفافية في الضفة الغربية حسب المسار والطول والعرض والمساحة**

| المسار | | الطول | العرض | المساحة |
|---|---|---|---|---|
| من | إلى | كم | م | م² |
| طولكرم | عنبتا | 15 | 160 | 2,400 |
| دير شرف | كفر قدوم | 5.5 | 50 | 275 |
| باقة الشرقية | علار | 8 | 162.5 | 1,300 |
| دير شرف | عيبال | 8 | 30 | 240 |
| دير حطب | بيت فوريك | 24 | 30 | 720 |
| بيت إيل | دوليف | 9 | 12 | 108 |
| رام الله | بيتونيا | 8.7 | 25 | 187.5 |
| طلمون | نحيئيل | 5 | 50 | 250 |
| تل العاصور | كوخاف شاحر | 6 | 12 | 72 |
| تصوفيم | كوخاف يائير | 2.2 | 12 | 26.4 |
| شيلو | ألون | 5.4 | 50 | 270 |
| راس كركر | دير قديس | 4 | 50 | 200 |
| بيتونيا | القدس | 2.5 | 30 | 75 |
| عين الحرامية | عوفرا | 5 | 60 | 300 |
| بيت حجاي | كريات أربع | 5.7 | 25 | 142.5 |
| الخضر | بيطار | 3.7 | 8 | 29.6 |



## 2. نماذج الحواجز في الضفة الغربية:

تقسم حواجز الضفة الغربية إلى ستّ مناطق جغرافية أساسية هي: شمال الضفة، ووسطها، ومنطقة غور الأردن، وشمالي البحر الميت، وجيب جدار الفصل العنصري (بين الجدار والخط الأخضر)، ومنطقة شرقي القدس المحتلة، ومن أبرز هذه الحواجز:

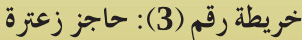
أ. **حاجز زعترة (تبواح) (شرق محافظة سلفيت)**: حيث يسيطر سيطرة مطلقة على الحركة ما بين شمال الضفة ووسطها، ويفرض قيوداً صارمة على مرور الرجال والشبان الفلسطينيين من عمر 16 إلى 35 عاماً، الذين يرغبون بالتنقل ما بين شمال الضفة الغربية وجنوبها.

ب. **حاجز الكونتينر (شمال بيت لحم)**: يسيطر سيطرة مطلقة على الحركة ما بين جنوب الضفة ووسطها. ويتعرض المارون في هذا الحاجز، خصوصاً في ساعات الذروة، إلى التأخير المستمر الذي قد يصل إلى ساعة من الوقت.

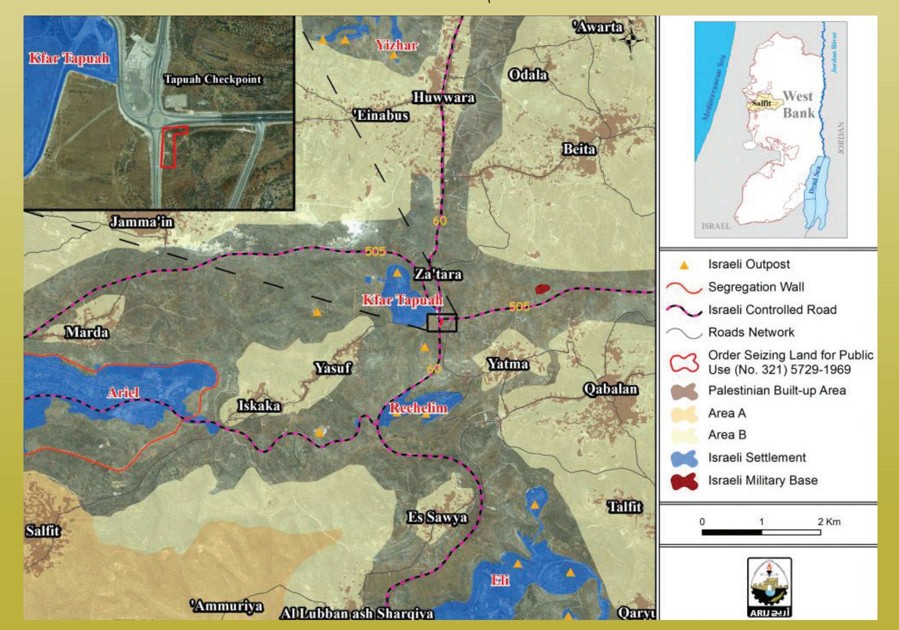
ج. **حواجز تياسير، الحمرا، جيت، ييطف (منطقة الأغوار)**: تسيطر على الحركة تجاه غور الأردن ذهاباً وإياباً.

د. **حاجز ألموج (مفترق بيت العربة)**: يسيطر على منطقة شمال البحر الميت ذهاباً وإياباً. وفي أيار/ مايو 2007، حُظر دخول الفلسطينيين إلى هذه المنطقة، ويكمن السبب وراء إقامة هذا الحاجز في منع الفلسطينيين من استخدام شواطئ البحر الميت[38].





**خريطة رقم (3): حاجز زعترة**




هـ. **حاجز الجلمة/ مقيبلة**[39]: يشكل هذا المعبر المدخل الوحيد للفلسطينيين من جنين إلى الأراضي المحتلة سنة 1948، وهو منصوب على جدار الفصل العنصري، ومعزز من قِبل الجيش وشركات الحراسة الخاصة. يمنع مرور الفلسطينيين باستثناء سكان شرقي القدس وأصحاب تصاريح الدخول إلى "إسرائيل"، الذين يسمح لهم بالمرور سيراً على الأقدام. كما يمنع مرور الإسرائيليين أيضاً باستثناء الفلسطينيين من سكان "إسرائيل". يستعمل الحاجز أيضاً لتمرير البضائع بين الضفة الغربية و"إسرائيل".

و. **حاجز قلنديا**[40]: يقع حاجز قلنديا جنوب مدينة رام الله على الطريق التي تصلها بمدينة القدس المحتلة، وهو مصدر معاناة للفلسطينيين. يعد هذا الحاجز من بين أكبر الحواجز العسكرية التي أقامها جيش الاحتلال الإسرائيلي عقب انتفاضة الأقصى.



ويتعين على كل فلسطيني يرغب في التوجه إلى القدس المحتلة أو يقدم منها إلى وسط الضفة الغربية المرور من هذا الحاجز حيث يخضع للتفتيش، ويستغرق عبوره أحياناً عدة ساعات. وفي أواخر سنة 2001، حولته "إسرائيل" إلى حاجز عسكري ضخم أعاق إلى حدّ كبير تنقل المدنيين، وعطل الحركة الاقتصادية، وزاد من عزلة القدس. أُحيط بمناطق عازلة، وأسلاك شائكة، وحواجز إلكترونية، إضافة إلى بوابات وكاميرات تمنع دخول الأشخاص إلا من خلال ممرات شبيهة بالأقفاص، وحواجز دوارة يرتفع كل واحد منها لأكثر من مترين.

ز. **حاجز 300**[41]: منصوب على جدار الفصل العنصري، بين القدس وبيت لحم، ومعزز من قبل الجيش، وعناصر حرس الحدود وشركة حراسة خاصة، ومفتوح 24 ساعة في اليوم. يُحظر مرور الفلسطينيين إلى القدس باستثناء أصحاب تصاريح الدخول إلى "إسرائيل" وسكان شرقي القدس، ويُسمح بمرور الباصات الإسرائيلية التي تنقل السائحين إلى بيت لحم فقط عن طريق هذا الحاجز.

ح. **حاجز عوفر**[42]: منصوب على شارع 443، وهو معزز من قبل الجيش وشركات الحراسة الخاصة، ويعمل 24 ساعة في اليوم. يمنع مرور الفلسطينيين باستثناء سكان شرقي القدس.

ط. **حاجز عطارة**[43]: هو حاجز عسكري إسرائيلي قرب قرية عطارة في الضفة الغربية، ويمر عبره معظم حركة النقل بين شمال الضفة الغربية ووسطها، كما تمر عبره حركة السير بين مدينة رام الله والقسم الأكبر من قرى شمال غرب رام الله.



تعتمد الحركة ما بين شرقي القدس وباقي مناطق الضفة الغربية على 12 حاجزاً في الجدار. يُسمح للفلسطينيين من سكان الضفة الغربية الذين لا يحملون بطاقات هوية إسرائيلية باستعمال أربعة منها فقط، طبقاً لعرض تصريح دخول إلى "دولة إسرائيل": قلنديا، وجيلو Gilo، وحاجز مخيم شعفاط، وحاجز الزيتون، أما الحواجز الثمانية المتبقية فهي مخصصة لمرور المستوطنين وسكان "إسرائيل"، بما في ذلك الفلسطينيين من سكان شرقي القدس. هذا بالإضافة إلى القيود المفروضة على الحركة من منطقة لأخرى. فعلى سبيل المثال، يتجسد تطبيق منع الحركة الداخلية في شمالي الضفة الغربية من خلال الفصل بين منطقة مدينة نابلس وبين القرى المجاورة لها، وكذا بين نابلس وباقي محافظات شمالي الضفة الغربية؛ جنين، طوباس وطولكرم[44].

تتغير شدة القيود المفروضة على من يرغب بالمرور عبر الحواجز والبوابات المحددة في الجدار طبقاً للحاجز أو البوابة من وقت إلى آخر[45].



النساء والأطفال الفلسطينيين على حاجز شعفاط.



## حاجز قلنديا: عائق في منتصف الحياة

لا تنعكس انتهاكات حقوق الإنسان في إطار الاحتلال بحالات العنف والموت والدمار فحسب، بل في الروتين اليومي للسكان الفلسطينيين، الذي تبلوره سلطات الاحتلال.

حاجز قلنديا هو مثال ساطع على هذا الروتين: فالحاجز وُضع بالشكل الذي يفصل بين فلسطينيين وفلسطينيين، بين أحياء فصلها الجدار عن بعضها البعض بشكل صناعي. غالبية المارّين عبره من سكان شرقي القدس، الذين يُضطرون للوصول إلى سائر أجزاء المدينة، إلى أماكن عملهم ومدارسهم أو من أجل تلقي العلاجات الطبية الأساسية.

في غالبية الحالات تفصل بين البيوت وبين المكان المقصود بضعة كيلومترات فقط، لكنهم يُضطرون للانتظار عدة ساعات عند الحاجز يومياً نتيجة لطوابير الانتظار الطويلة. ولا تنشط في الحاجز إلا ثلاث نقاط تفتيش للسيارات وأربع للمشاة، لا تعمل كلها طيلة الوقت. وعند الوصول إلى التفتيش يكون في بعض الحالات مُهيناً ويستغرق وقتاً طويلاً.

في 2014/3/19، وثّق عامر عاروري، باحث في بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، في شرقي القدس، طوابير الانتظار الطويلة الممتدة في المكان.



**في انتظار الفحص الأمني عند الحاجز**







**عمال يحملون تصاريح دخول إلى "إسرائيل"**
**في طريقهم إلى الحاجز**



**مدخل حاجز قلنديا**

➢ حاجز قلنديا، آذار 2014: عائق في منتصف الحياة، موقع بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، انظر:

http://www.btselem.org/arabic/photoblog/201404_qalandiya_checkpoint




TOURISTS LANE


POLICE



## خامساً: معاناة الفلسطينيين من الحواجز الإسرائيلية

تفرض "إسرائيل" على فلسطينيي الضفة الغربية نظاماً صارماً من القيود على حرية الحركة، عبر الحواجز المختلفة ونقاط التفتيش، والطرق الالتفافية، تهدف إلى حماية المستعمرات، وتأمين المناطق من أجل توسعها، وتحسين ربط المستعمرات بها. وزاد من هذه المعاناة بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، والذي أقرّت محكمة العدل الدولية International Court of Justice (ICJ) في لاهاي بقرارها الاستشاري عدم شرعيته في القانون الدولي، وضرورة إزالته وتعويض الفلسطينيين عن كافة الأضرار التي تسبب بها[46]. وقد انخفض تنقل الفلسطينيين تدريجياً في بعض شرايين حركة المرور الرئيسية في الضفة الغربية خلال الأعوام السابقة بواسطة معيقات حركة مادية وقيود إدارية، محولة هذه الشوارع إلى ممرات سريعة، يستخدمها المستوطنون الإسرائيليون للتنقل بين المستعمرات و"إسرائيل"، وفي بعض الحالات تستخدم للتنقل بين مناطق مختلفة في "إسرائيل" عبر الضفة الغربية[47].



وذكر تقرير لمنظمة بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة B’Tselem – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories، أنه لغاية شباط/ فبراير 2013، خصصت "إسرائيل" 67 كم من شوارع الضفة للاستعمال الحصري أو الحصري تقريباً للإسرائيليين. بل إن "إسرائيل" تحظر على الفلسطينيين حتى قطع قسم من هذه الشوارع بالسيارات، بطريقة تُقيِّد وصولهم إلى الشوارع المجاورة التي لا يسري عليها الحظر. ونتيجة لذلك يضطر الكثير من الفلسطينيين إلى النزول من السيارات، وقطع الشارع سيراً على الأقدام، ومحاولة العثور على مواصلات بديلة من الجهة الأخرى[48].

شهدت الأوضاع الصحية تردياً بالغاً نتيجة لمنع وصول الطواقم الطبية وتنقُّلها بين المدن والبلدات الفلسطينية، ويُعطِي الجندي الإسرائيلي لنفسه حقّ تقييم حالات المرضى فيما إذا كانوا بحاجة إلى رعاية طبية أم لا. وباتت الحواجز الإسرائيلية تقف في وجه الرجال والنساء والشيوخ والأطفال، دونما رحمة، وكانت سبباً في موت الكثير من المرضى، الذين يضطرون للنزول من الحافلات أو السيارات والمشي أحياناً وهم في حالة صحية حرجة. ومن آثارها أيضاً إجهاض العشرات من الحوامل على مرأى من جنود الاحتلال، حيث اضطرت 69 سيدة حامل منذ بدء انتفاضة الأقصى في 2000/9/28 وحتى أيار/ مايو 2007، للولادة عند الحواجز العسكرية الإسرائيلية[49]، كما وُلِد 32 طفلاً ميتاً على الحواجز خلال الفترة 2000/9/28–2011/1/31[50].

لقد بلغ عدد الشهداء بسبب الحواجز الإسرائيلية، منذ بداية الانتفاضة وحتى 2011/1/31، 401 شهيداً[51]، حيث لم تسمح قوات الاحتلال الإسرائيلي لهم بالوصول إلى المستشفيات بالرغم من وضعهم الصحي الحرج.





باروخ شبيغل

يخاف الطفل عمر نصراوي في مدينة الخليل عند المرور من الحاجز الذي يقطع الطريق الواصلة بين بيته ومدرسته فيقول:

الجنود على الحاجز يضربون الناس ويطلقون النار عليهم، ويمسكونهم ويحبسونهم. ذهبت مرة بمفردي من المدرسة، فمسكوني وقالوا لي إخلع "الشورت" وارفع يديك وارفع رجلك، وقال لي الجندي الإسرائيلي إلى أين أنت ذاهب؟، قلت له على البيت، ففتشوا لي الحقيبة المدرسية.

وكالعادة الأمن هو الملجأ الذي يختفي فيه الإسرائيلي حين توجه له الانتقادات والأسئلة، إذ يبرر باروخ شبيغل Baruch Spiegel، مستشار وزير الدفاع الإسرائيلي لشؤون الحواجز الأمنية، تفتيش الطفل الفلسطيني بأنه "يمكن استغلال الطفل لغايات خطرة" من قبيل تهريب الأحزمة الناسفة والذخيرة، لكنه لم يفسر جدوى تهريب هذه الأسلحة بين بيت عمر ومدرسته التي لا تبعد سوى مئات الأمتار.

➢ الجزيرة.نت، برنامج "فلسطين تحت المجهر،" الحواجز في فلسطين، ج 2، 2005/7/14، انظر: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0DBAFA46-E232-4CDC-81FB-8D789A63B634



وضعت سيدة من الخليل بالضفة الغربية في 2008/1/7 مولودها على حاجز عسكري لقوات الاحتلال الإسرائيلي وسط المدينة، وذلك بعد منعها من الوصول إلى المستشفى. وقال أشرف إلياس سدر (32 عاماً) إن زوجته (23 عاماً) وضعت مولودها على الحاجز العسكري المقام على المدخل المؤدي إلى حي "تل الرميدة" وسط المدينة، حيث تقيم عائلته، مشيراً إلى أن الإرادة الإلهية وحدها أنقذت مولوده الجديد أحمد من موت محقق، لشدة البرد الذي كاد أن يؤدي لاختناقه في أثناء عملية الوضع. وأوضح سدر أن جنود الاحتلال المتمركزين على الحاجز العسكري اعترضوه وزوجته بينما كانا متجهين إلى المستشفى الحكومي في الخليل، ورفضوا فتح البوابة الحديدية التي تغلق الشارع، واحتجزوهما لنحو نصف ساعة بدعوى إجراء اتصالات أمنية تسمح لهما بالمرور، لكن ما لبث زوجته أن وضعت مولودها على قارعة الطريق، وذلك قبيل لحظات من وصول إسعاف الهلال الأحمر الفلسطيني الذي تمّ استدعاؤه لهذا الغرض، والذي قام بدوره بنقل الأم والمولود إلى المستشفى.

➢ فلسطينية تضع مولودها على حاجز إسرائيلي بالخليل، موقع إنسان أون لاين، 2008/1/8، انظر:
http://www.insanonline.net/news_details.php?id=2429

وتواجه الطواقم الطبية صعوبات جمة في الوصول سريعاً إلى المصابين والمرضى، كما تؤثر الحواجز سلباً على القدرة في تطوير الجهاز الصحي الفلسطيني وتأمين الاحتياجات الطبية، التي تعاني أساساً ضعفاً في الموارد. وخلال الفترة 1/1–2014/6/31، سجّلت جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية ما مجموعه 204 حالات إعاقة وصول من القدس المحتلة إلى الضفة الغربية و388 حالات إعاقة وصول من الضفة الغربية إلى القدس المحتلة، وخصوصاً على حاجز قلنديا. وتراوحت مدة الإعاقات لبعض سيارات الإسعاف وطواقمها على الحواجز العسكرية الإسرائيلية ما بين 35 دقيقة وأربع ساعات وأربعين دقيقة. وفي كثير من الأحيان كانت سيارات الإسعاف تُمنع من المرور[52].



وبحسب تقرير منظمة العفو الدولية Amnesty International لسنة 2012، يعرقل أكثر من 500 حاجز ونقطة تفتيش عسكرية إسرائيلية وصول الفلسطينيين إلى أماكن العمل والمدارس والمستشفيات في الضفة الغربية، كما لا يسمح لفلسطينيي الضفة الغربية الذين يحملون تصاريح بدخول القدس إلا باستخدام أربع نقاط تفتيش فقط من مجموع 16 نقطة موجودة على جدار الفصل العنصري[53].

خمس ساعات متوالية من الاحتجاز والمماطلة من قبل جنود الاحتلال كانت كافية لأن تحول حياة المواطنة الفلسطينية رويدا قبها (24 عاماً) من بلدة برطعة غرب مدينة جنين شمال الضفة الغربية إلى جحيم قبل أن تنجب طفلها ثائر.

انطلقت رويدا قبيل منتصف الليل إلى مستشفى الأمل بمدينة جنين لإنجاب مولودها الأول، ولكن حواجز الاحتلال كانت لها بالمرصاد، فلم تكد تجتاز ما يعرف بحاجز برطعة حتى اصطدمت بحاجز دوتان القريب منه، والذي أعاق وصولها لعدة ساعات.

رفض الجندي الإسرائيلي فتح بوابة الحاجز، وطلب من رويدا ومن مرافقيها الانتظار حتى يفتح الحاجز في الصباح "الأمر الذي زاد حالتي سوءاً، وشعرت بألم كبير، وبدت علامات الولادة الأولى تظهر، وبعد مماطلات جاءت إحدى دوريات الاحتلال وفتحت الحاجز".

مكثت رويدا أكثر من خمس ساعات تعاني جراء الولادة، وهو ما زاد من سوء حالة جنينها عقب إنجابه، وقالت إنه أصيب بنزيف حاد في رأسه، إضافة إلى انقطاع النفس لأكثر من 15 دقيقة، "وهو ما اضطرهم لنقله إلى مستشفى رمبام الإسرائيلي بحيفا لمتابعة حالته".

الجزيرة.نت، 2009/10/22.



يعاني الفلسطينيون من إجراءات الحواجز الشاقة، فقد تطول الطوابير لا سيّما خلال ساعات الذروة، ويصل الوقت اللازم لعبور الحاجز إلى ساعتين، ويكون هذا مجهداً وخصوصاً بالنسبة للأشخاص الذين يكونون في حالة صحية سيئة أو ذوي الإعاقة. بالإضافة إلى أنه لا يسمح للسيارات التي تحمل لوحات فلسطينية بالانتقال عبر الحواجز القائمة على الجدار لتصل إلى شرقي القدس، مما يسبب صعوبات للمرضى أو الجرحى الذين يعانون من مشاكل في المشي، وهذا ينطبق أيضاً على سيارات إسعاف الضفة الغربية التي هي ممنوعة أيضاً من دخول القدس[54].

يغادر أبو خلدون (55 عاماً)، في ساعة مبكرة منزله في بيت لحم إلى حاجز شمال المدينة، فيجد أمامه عشرات العمال في انتظار اللحظة التي يسمح لهم بالعبور بحثاً عن لقمة العيش لهم ولأطفالهم وأسرهم. وقال أبو خلدون: أخرج من المنزل عندما ينام الناس، وأجد أمامي عشرات العمال، لا أدري متى يخرجون من بيوتهم. وينضم أبو خلدون إلى زملائه، ويضطر للانتظار أربع ساعات أخرى (حتى الساعة الخامسة والنصف والسادسة صباحاً) حتى يسمح لهم الجنود بدخول الحاجز. ويقول العمال إن بعض أرباب العمل لا يسمحون بالتأخير، ولذلك فإن وصولك إلى مكان عملك في الـ 7:00 صباحاً يتوجب عليك أن تغادر في الـ 12:00 ليلاً. ويحتاج كل عامل إلى دقيقتين وأكثر من أجل عرض أوراقه الشخصية وتصريحه، بعد أن يمر عبر بوابات إلكترونية ودوارة، وبعضهم قد يتعرض لتفتيش دقيق يستوجب خلع ملابسه الخارجية. يصف أبو خلدون بمرارة كبيرة ما يحدث بأنه نوع من الإذلال، ويزيد ساخراً "والله نقف زي الغنم، يمكن الغنم أحسن منا". وحتى لا يفقد أحد دوره، فإنه لا يغادر الطابور لأي سبب، ولا حتى الذهاب لقضاء الحاجة، وقال أبو خلدون "ألم أقل لك إن الغنم أحسن". ويتندر العمال عندما يدعوهم الجنود لدخول الحاجز، قال أحدهم بصوت عال "ادخلوا زي الدجاج على المعاطات" (يطلق على بعض محال الدجاج في فلسطين معاطات نسبة إلى الآلة التي تنظف الدجاج من الريش).

➢ صحيفة **الشرق الأوسط**، لندن، 2009/8/30، انظر:
http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11233&article=533927&feature=#.VBfnyqOjZeE



كما فرضت السلطات الإسرائيلية قيوداً جديدة في الضفة الغربية تلزم الموظفين العاملين في مستشفيات شرقي القدس بدخول القدس من خلال ثلاثة حواجز معينة فقط، بعدما كان يُسمح لهم في السابق من عبور أي حاجز، وذلك بوضع طابع خاص على تصاريحهم. ويقتصر هذا الامتياز الآن على الأطباء، ويتوجب على موظفي المستشفيات من الضفة الغربية عبور الحواجز سيراً على الأقدام واستخدام وسائل النقل العامة للوصول إلى المستشفيات الخاصة بهم، مما يترتب عليه تأخير طويل يؤدي لاضطراب مزمن في الأداء الفعال للمستشفيات[55].

يضطر سكان ستين تجمعاً فلسطينياً في الضفة الغربية، يبلغ عددهم نحو 190 ألف نسمة، حتى حزيران/ يونيو 2012، إلى سلوك طرق التفافية يتراوح طولها ضعفين إلى خمسة أضعاف طول الطرق المباشرة المؤدية إلى أقرب المدن إليها. ويخضع القسم الذي تُسيطر عليه "إسرائيل" في مدينة الخليل لقيود صارمة؛ فهذه المنطقة مفصولة عن باقي المدينة بواسطة 120 معيق حركة، إضافة إلى أن وصول الفلسطينيين بالسيارات، ومشياً على الأقدام في بعض الحالات، ما زال محظوراً في شوارع معينة. لذلك، ما زال الفلسطينيون الذين يعيشون في هذه المنطقة يعانون من ضعف إمكانية الوصول إلى الخدمات الرئيسية، بما فيها التعليم[56].



البوابة التي أقامها الجيش في مدخل النبي صالح بمحافظة رام الله. يسمح لسكان القرية بالمرور عبر البوابة مشياً على الأقدام فقط.



يروي وسام صيام الطالب الجامعي قصته التي حصلت معه في 2004/11/9، على حاجز بيت ايبا القريب من نابلس، يقول صيام:

حين جاء دوري ووصلت على الشباك طلب مني (الجندي الإسرائيلي) أوراقي الثبوتية أعطيته بطاقة الجامعة وهويتي، قال لي كم عمرك؟ قلت له ثلاثين سنة، فأخرج جسمه من الشباك ولطمني على وجهي وقال "كذاب عمرك مش ثلاثين روح من هون يللا".

بعد قليل وصل الضابط المسؤول وسأل عما جرى وفجأة تنبه لما أحمل، سألني ما الذي معك بالصندوق؟ قلت له كمان قال لي افتحه، ففتحت صندوق الكمان، فقال لي إعزف لنا موسيقى حزينة، ويضيف الشاب الفلسطيني "إذا ما رديت عليه مصيبة برد أرجع على نابلس والسكن، ما بيصدق الواحد يروح يشوف أمه وأهله (..) حطني تحت الأمر الواقع وعزفت".



مئات المواطنين يقفون عند حاجز بيت ايبا انتظاراً للسماح لهم بالعبور.

وبقي وسام صيام يعزف لجنود حاجز بيت ايبا الإسرائيلي كلما أراد الخروج من نابلس لزيارة ذويه في قريته أو الوصول إلى نابلس لإكمال دراسته في الجامعة.

حادثة الضرب والشتم تبدو عادية على الحواجز، أما لماذا كانت الثلاثين نقطة مثيرة فلأن الإسرائيليين يحددون سنوات العمر لمن يُسمح لهم أو لا يُسمح لهم بالعبور، وعبور بعض الحواجز حكر على من تجاوز الثلاثين، وفي حالات أخرى تحتاج أن تكون هرماً ليسمح لك بالعبور.

➢ الجزيرة.نت، برنامج "فلسطين تحت المجهر،" الحواجز في فلسطين، ج 1، 2005/7/10، انظر: http://aljazeera.net/NR/exeres/C1749A20-F610-4967-AEAF-6764D84FBCE4.htm?wbc_purpose=basic_current_current_current_Current؛ وانظر أيضاً:
Yehudit Kirstein Keshet, *Checkpoint Watch: Testimonies From Occupied Palestine* (London, New York: Zed Books, 2006), p. 165, http://www.amazon.com/Checkpoint-Watch-Testimonies-Occupied-Palestine/dp/184277719X#reader_184277719X



في سنة 2003، صرَّح القاضي المحامي العام للجيش الإسرائيلي، اللواء مناحيم فينكلشتاين Maj. Gen. Dr. Menachem Finkelstein، أن "هناك العديد من الشكاوى من قبل الفلسطينيين والصحفيين وجماعات حقوق الإنسان، موجهة ضدّ سلوك الجنود الإسرائيليين على الحواجز، ولا مبرر لها، ولا يعترف الجيش الإسرائيلي بمعظمها"[57].

وفي أواخر سنة 2013، قتل جنود الاحتلال على حاجز زعترة المحاضر في جامعة خضوري بشير سامي حنانين (28 عاماً) من قرية مركة جنوب جنين. كما استشهد الشاب أنس فؤاد الأطرش (23 عاماً) من سكان مدينة الخليل، جراء إطلاق جنود الاحتلال الرصاص عليه على حاجز الكونتينر شمال شرق القدس، بعد ساعات من استشهاد حنانين. وفي شباط/ فبراير 2014، أطلق جنود الاحتلال النار على سيارة مدنية فلسطينية على الشارع الواصل بين مدينتي نابلس وقلقيلية، مما أدى إلى إصابة الفتاة نهاد كمال داود عقل (18 عاماً) من بلدة كفر قدوم برصاصة في ساقها[58].

ويصف سير آرتش، العضو في فريق السلام المسيحي المرابط في مدينة الخليل، تلك الحواجز بأنها فظيعة، وأنها "وسيلة عقاب جماعية"، ويشير آرتش في مقابلة تلفزيونية على قناة الجزيرة الفضائية إلى أنه "كلّ يوم حين يأتي الرجال للذهاب إلى المسجد للصلاة فإنه يقتضيهم حوالي ثلاثين دقيقة" لعبور حاجز داخل المدينة[59]، مع أن المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة[60]، تؤكد على أنه: "تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب... تحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم".

ويقول حاييم ويس، وهو ضابط سابق في الجيش الإسرائيلي، عمل مسؤولاً عن عدد كبير من الحواجز قبل أن يقرر ترك الجيش، إن المأساة أكبر من أن تروى إذ يكفي أن يشعر جندي بالملل حتى يقرر إغلاق الحاجز. ويقول ويس، الذي أخفى رتبته العسكرية



السابقة في أثناء مقابلة تلفزيونية: "إذا أراد شخص أن يذهب من الخليل إلى بيت لحم فعليه أن يعبر سبعة حواجز مختلفة، بإمكانه عبور الأول وبإمكانه عبور الثاني لكن عند الحاجز الثالث لن يسمحوا له بالعبور، لماذا؟ لأن الجندي ربما شعر بالتعب أو أن البطاقة ليست سليمة (...) وعندما يرغب بالعودة يمنعه الجندي على الحاجز الثاني من العبور، فيعلق بين الحاجزين الثاني والثالث". ويؤكد ويس من واقع تجربته الميدانية "كثيراً ما يعلق الناس بين حاجزين تحت الحر أو تحت المطر ويظلون يتنقلون من حاجز لآخر دون أن نعطيهم جواباً شافياً"، أو يُسمح لهم بالمرور. ويمضي ويس للقول "نحن نمنع الفلسطينيين أن يكون لهم حياة طبيعية، ولا أريد أن يكون لي دور في ذلك"، لذلك قرر ويس الاستقالة[61]. غير أن الآلاف غيره ما زالوا ينتشرون على الأرض الفلسطينية ويقومون بما كان ويس يقوم به قبل أن يقرر الانسحاب.

أراد مجموعة من الطلاب الجامعيين الفلسطينيين المرور عبر الحاجز، فأوقفهم الجنود الإسرائيليون، وطلبوا من أحدهم أن يصعد فوق ظهر دبابة، وعندما صعد أمروه بخلع ملابسه تماماً، وعندما رفض كان التهديد بقتله واغتصاب زميلة له، و لم يجد الشاب سوى أن ينفذ ما طلبوا!

لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تمّ تهديد الفتيات بضرورة النظر إليه وهو على هذه الحال، وعندما رفضت إحدى الفتيات كان نصيبها ضربة قوية من كعب البندقية الآلية التي كان يحملها هذا الجندي الإسرائيلي.

➢ وكالة هلا فلسطين، 2011/1/22، انظر: http://www.hala.ps/ar/index.php?act=Show&id=76093



غالباً ما تصر "إسرائيل" عند ضبط ممارسات جنودها أن ما يتعرض له الفلسطينيون على المعابر والحواجز وفي الطرقات هي مجرد تصرفات فردية، غير أنها بالتأكيد ليست حوادث منعزلة باعتراف الجيش الإسرائيلي، إذ يقول باروخ شبيغل Baruch Spiegel، مستشار وزير الدفاع الإسرائيلي لشؤون الحواجز الأمنية "يوجد بعض التصرفات السيئة لجنودنا عند نقاط التفتيش، يحدث معهم في بعض الأحيان احتكاك والاحتكاك مشكلة كبيرة، يجب علينا توعية جنودنا، وفي بعض الأحيان معاقبتهم"[62].

لكن هذه التصرفات التي اعترف بها، أدت إلى استشهاد العديد من الفلسطينيين منهم بشار فخري القادري، وهو شاب كان يبلغ 23 عاماً عندما احتجزه جنود إسرائيليون في 2005/8/14 داخل حفرة مقيّد اليدين، استشهد بشار القادري بعد أن مضى أكثر من ساعتين داخل الحفرة تحت الشمس الحارقة، بقرار من الجنود المرابطين على حاجز بيت ايبا[63].

وقالت سارة ليا ويتسن Sarah Leah Whitson، المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch: "إن معظم التحقيقات التي قامت بها إسرائيل بشأن الخسائر في صفوف المدنيين كانت زائفة؛ وقد أدى تقاعس الحكومة عن إجراء تحقيق بشأن الوفيات من المدنيين الأبرياء إلى إيجاد مناخ يدفع الجنود إلى الاعتقاد بأن بمقدورهم إزهاق الأرواح وهم بمأمن من المساءلة والعقاب"[64].



تمّ إطلاق النار على رجلين فلسطينيين وقتلهما برصاص جنود إسرائيليين بينما كانا يقتربان من حاجز الحمرا في حادثين منفصلين وقعا في كانون الثاني/ يناير 2011.

في الحالة الأولى (2 كانون الثاني/ يناير): فتح الجنود النار على رجل كان يمسك بما تمّ اعتباره "جسماً مشبوهاً"، والذي تبين لاحقاً أنه ما كان إلا زجاجة، وكان يسير على طول "ممر غير مصرح به"، ولم يتوقف بعد أن أمر بفعل ذلك. ووفقاً لشهود عيان، سقط الرجل على ركبتيه، ثم وقف مرة أخرى، رافعاً يديه، فأطلقت عليه النيران مرة أخرى في صدره.

في الحالة الثانية (8 كانون الثاني/ يناير): أطلق الرصاص على رجل كان يعمل في مستعمرة إسرائيلية في غور الأردن، بعد اقترابه من الحاجز رافعاً يده بعلامة النصر وهو يردد "الله أكبر". ووفقاً لزملائه الذين كانوا في مكان الحادث، فقد كان الرجل "يمزح"، وقال متحدث باسم الجيش الإسرائيلي أن الرجل كان يحمل عبوة ناسفة وسكيناً.

لم تؤدِ أي من الحالتين إلى فتح تحقيق جنائي من قبل السلطات الإسرائيلية، وإنما خلص تحقيق داخلي أجراه الجيش أن الجنود قد تصرفوا وفقاً لقواعد الاشتباك.

➢ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، تطورات إمكانية التنقل والوصول في الضفة الغربية، تقرير خاص، آب/ أغسطس 2011، انظر:
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_movement_and_access_report_august_2011_arabic.pdf

اتبعت "إسرائيل" في الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت سنة 1987، سياسة تتمثل في فتح التحقيقات بشأن كافة حالات الوفاة والإصابة التي تقع في صفوف المدنيين الفلسطينيين؛ غير أن هذه التحقيقات كانت على مستوى متدنٍ هي الأخرى في كثير من الأحيان. وفي أعقاب اندلاع الاشتباكات في انتفاضة الأقصى، أكد الجيش الإسرائيلي أنه لا يعتزم إجراء التحقيقات بصفة روتينية في حالات الوفاة التي تقع في صفوف المدنيين



الفلسطينيين لأن الحالة الراهنة "تقترب من الصراع المسلح"، وأضاف أن التحقيقات سوف تقتصر على "الحالات الاستثنائية". ولكن حتى في حالات الصراع المسلح، ينبغي على السلطات العسكرية التحقيق في الادعاءات الجديرة بالتصديق أو الأدلة الأولية على الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي؛ وقالت هيومن رايتس ووتش في تقرير لها صدر في حزيران/ يونيو 2005، إن الكثير من الوفيات والإصابات وقعت في حالات من الواضح أنها لم ترقَ إلى مستوى الصراع المسلح، بل كانت بالأحرى حالات لتنفيذ القانون[65].

ومن المفارقات إصدار المحكمة العسكرية في تل أبيب حكماً من محكمة انضباطية على جندي من سلاح المدفعية بالحبس لمدة عشرين يوماً بعد إدانته بسرقة رغيف خبز من سيارة فلسطينية في حاجز قرب طولكرم[66]. بالمقابل حُكم على جندي إسرائيلي شهرين؛ بعد إدانته بالإهمال والتسبب بقتل فلسطيني[67]. إنَّ معظم أحكام الإدانة الصادرة بحق الجنود الإسرائيليين، أدت إلى توقيع عقوبات أخف من تلك التي يحكم بها القضاء في جرائم السرقة البسيطة أو التي تصدر بحق المعترضين على أداء الخدمة العسكرية بدافع من الضمير[68].

وتُعد لوائح الاتهام الموجهة ضدّ جنود إسرائيليين كانوا ضالعين في قتل فلسطينيين، نادرة جداً. فمنذ اندلاع انتفاضة الأقصى في 2000/9/29 وحتى 2011/3/31، قتلت القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 3,024 فلسطينياً على الأقل من المدنيين، 2,821 منهم على يد قوات الجيش الإسرائيلي[69]. وظهر في تقرير "استثناءات" لمنظمة يش دين Yesh Din الإسرائيلية، والذي تضمن الملفات التي تداولتها المحاكم العسكرية في المخالفات التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي، منذ اندلاع الانتفاضة الأقصى في 2000/9/29 وحتى نهاية سنة 2007، أنه من بين 1,246 ملف تحقيق تمّ فتحها في



"الشرطة العسكرية المحققة" في السنوات السبع التي يستعرضها التقرير، فإن 78 تحقيقاً فقط أي 6%، أدّت إلى لتقديم لائحة اتهام ضدّ جندي أو أكثر. كما يظهر التقرير، أنه في الفترة التي يستعرضها، تمّت إدانة جنود بمخالفات ذات صلة بموت أربعة مواطنين فقط[70].

وحتى تغيير سياسة التحقيقات التي أعلنتها النيابة العسكرية الإسرائيلية في نيسان/ أبريل 2011، والتي تقضي بفتح تحقيق فوري لدى الشرطة العسكرية في كلّ حالة يقتل فيها جنود فلسطينيين خارج إطار النشاطات الاقتتالية، فإنّه لم يُفتح أيّ تحقيق في غالبية حالات قتل الجنود لفلسطينيين. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى بتسيلم، يتضح أن 14 حالة فقط أدّت إلى تقديم لوائح اتهام ضدّ جنود، من بين مجمل الحالات التي وقعت حتى نيسان/ أبريل 2011، ومن بين 14 لائحة اتهام، بُرّئ متهمان في حالتين اثنتين. وقد أفضت 12 لائحة اتهام إلى إدانة جنود، خمسة منهم في إطار صفقة ادعاء، واثنان من المتهمين أدينا بالتسبب بالقتل عن طريق الإهمال (أحدهما أدين أيضاً بالإدلاء بمعلومات كاذبة وبتصرّف غير لائق)، فيما أدين الباقون ببنود أقلّ خطورة: أدين ستة باستخدام غير لائق للسلاح، وأدين ثلاثة بالإهمال وواحد بالخروج على صلاحياته لدرجة تشكيل الخطر على الحياة أو الصحة[71].

"صفوا على الدور يا بقر، ما تفهموش؟! أنتم مثل الحمير!".. بهذه الكلمات الجارحة استقبل العامل عيسى العيسوي من مخيم قلنديا قرب رام الله يومه للعمل في البناء في القدس من قبل جندي إسرائيلي يتحكم بحركة الفلسطينيين على حاجز قلنديا.

يقول العيسوي: "إن سماع الكلمات النابية والشتائم والإهانات ليست فقط ما يعانيه العمال على الحواجز، فهناك الضرب أيضاً". ويضيف: "من يعترض يكون نصيبه الاعتقال أو الحجز أو تمزيق تصريح العمل، ونحن نتحمل ونصبر لأجل لقمة خبز أولادنا".

ويقول العامل خالد موسى من رام الله: "أي قانون في العالم يسمح بأن يغادر أحدهم بيته في الثالثة صباحاً للوصول إلى عمله في الثامنة؟. نحن نقف هنا مثل الحيوانات (أعزكم الله)، وسط الشتائم والضرب أحياناً والحجز".

➢ الحواجز الإسرائيلية.. "نشالُ" قوت العمال، موقع فلسطين أون لاين، غزة، 2010/9/26، انظر: http://www.felesteen.ps/



وفي لقاء جرى بين نائب الرئيس الأمريكي السابق ديك تشيني Dick Cheney ورئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود باراك، نقل الصحفي الأمريكي سيمور هيرش Seymour Hersh عن قول باراك لتشيني إن "إسرائيل تعلمت أنه ليس ثمة سبيل لتحقيق النصر بالاحتلال، وإن الطريق الوحيد هو اختيار شدة المهانة"[72].

"صعد الجندي إلى الباص وجمع بطاقاتنا جميعاً، ثم طلب منا النزول، وقفنا صفاً واحداً قرب هذا الجدار، كنا نحو 15 شاباً، قرروا اقتيادنا الى مبنى احتلوه من قبل وأطلقوا عليه تهكماً اسم الفندق"، لأنهم كانوا يحتجزون الشبان فيه بانتظار ترحيلهم إلى معسكرات اعتقال دائمة، يسكت سميح الفوايرة قليلاً ثم يكمل للصحفية رواية ما جرى "بدأوا بنداء أسمائنا وشتمنا حتى وصل جندي إسرائيلي" من أصول إفريقية على ما يبدو حسب رواية الفوايرة "كان يحمل بيديه أربع علب، لم أدرِ ما فيها، حين جاء دوري بدأوا بضربي على معدتي ووجهي وعلى رأسي وفي مناطق حساسة بجسمي. كان بعضهم يقيد حركتي وآخرون يواصلون ضربي ثم ألقوني أرضاً، طلب أحدهم مني أن أغمض عيني فرفضت حينها ضربني بعقب البندقية على وجهي، فاضطررت لإغماض عيني، قال لي افتح فمك فرفضت. دسّ أحدهم ماسورة البندقية في فمي ليرغمني على أن افتح فمي، فيما قام آخرون بسكب محتويات العلب في فمي وضربي على معدتي، تبينت حينها أنهم يرغمونني على شرب بولهم".

بدا التأثر واضحاً على سميح الفوايرة وهو شاب فلسطيني في العشرينيات من عمره بينما كان يروي تجربته، فقد تعرض الفوايرة للاعتقال وتلقى إهانة من قبل جنود الاحتلال المرابطين على حاجز عسكري بين قريتي وادي رحال والخضر القريتين من مدينة بيت لحم جنوب الضفة الغربية، يضيف الفوايرة وهو لاعب كرة قدم معروف في منطقته "أشعر أني أختنق، وأتجنب الاحتكاك بالناس بعدما جرى، لا أعلم ماذا حلّ بي لكنني أشعر أني تغيرت بعدما جرى".

الإهانة التي لحقت بالفوايرة وحفلة الضرب المجانية التي أقيمت له ولزملائه العابرين في ذلك اليوم لم تكن حادثة منعزلة، لكن يمكن القول إنها كانت "تقليدية".

➢ الجزيرة.نت، برنامج "فلسطين تحت المجهر،" الحواجز في فلسطين، ج 1، 2005/7/10.



وكشفت منظمة "كسر الصمت" Breaking the Silence الإسرائيلية، في تقرير لها، عن شهادات لمجندات اعترفن فيها بإهانة فلسطينيين، واستخدام العنف معهم بشكل ممنهج، وأكدت فيه بعض المجندات استخدام العنف والسرقة والتنكيل بالفلسطينيين من دون اعتبار لعمر أو جنس، وأنهن كن يعتبرن هذا السلوك معياراً للمقاتلة الجادة. وقالت مجندة سابقة اسمها دانا غولان Dana Golan، وهي عضو في المنظمة، إن تسلق الترتيب العسكري الإسرائيلي يتم بالمزايدة على إلحاق كل أنواع الأذى والإهانة والتنكيل بالفلسطيني، حتى لو كان شخصاً طاعناً في السن. وروت غولان شهادة لإحدى المجندات الإسرائيليات، ذكرت فيها أنها كانت تقف على أحد الحواجز عندما قال لها زميلها: "انظري كيف يضحك هذا الفلسطيني عليك"، فقامت وركلته بين رجليه. وتضيف المجندة أن الرجل كان في عمر والدها وأن كل ما أرادته، هو أن تبدو "قوية" كزملائها من الرجال، حسب قولها[73].

وأوردت أميرة هاس Amira Hass الصحفية في صحيفة هآرتس Haaretz الإسرائيلية، بعض ما يحصل على حاجز تياسير، من تبوّل لجنود إسرائيليين في الأماكن العامة، وبحضور النساء، وعدم خوفهم من رفاقهم وثقتهم بنفسهم بأنهم لن يُحاسبوا. وفي حادثة أخرى على الحاجز نفسه، قام جندي إسرائيلي بجمع بطاقات الهوية لعدد من السائقين المتواجدين بسياراتهم على الحاجز لفحصها، ثم أعادها إليهم مع مخالفات مرورية ودفع غرامة قدرها مئة شيكل (نحو 24 دولاراً[74]) لكل منهم، تدفع لصالح خزينة الدولة، لعدم ارتداء حزام الأمان، بالرغم من أنهم كانوا يرتدونه، وعلى الرغم من أنهم كانوا ينتظرون بسياراتهم قبل الحادثة لنحو النصف ساعة[75].

وفي سؤال وجهه الصحفي عمر عبد الرازق، من موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) British Broadcasting Corporation (BBC)، سنة 2003 إلى



شالوم جولدشتاين Shalom Goldstein، نائب رئيس بلدية القدس الإسرائيلية، وسأله فيه عن أسباب تشديد الحصار على القدس والحواجز التي تنتشر في كل مكان بالضفة الغربية، فقال إن "الانتحاريين" يأتون من الضفة لتفجير أنفسهم في "إسرائيل" وعلينا منعهم. وعند سؤاله عن العقاب الجماعي للفلسطينيين أجاب أن "مسؤوليتنا حماية أطفالنا ومواطنينا ونحن نأسف لما يحدث للفلسطينيين، ولكن إذا كان لا بدّ من البكاء فلتبك عشر أمهات ولا تبكي أمي"[76].



مجندة إسرائيلية تفتش فلسطينية على حاجز حوارة – مدخل نابلس الجنوبي.

وفيما يلي عدد من ممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلي على الحواجز العسكرية[77]:

- 2000/10/25: منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي سيارة إسعاف من نقل المريض أحمد عبد القادر سبيتان البالغ من العمر 62 عاماً من مستشفى الخليل الحكومي إلى مستشفى رام الله على الرغم من معاناته من مشاكل في القلب مما أدى إلى وفاته.
- 2001/2/5: أعاقت قوات الاحتلال الإسرائيلي المواطنين على حاجز كفر قدوم في قلقيلية لساعات طويلة، مما أدى إلى إصابة السيدة خضرة مصطفى البالغة من العمر 55 عاماً بنوبة قلبية توفيت على أثرها.



- 2001/7/21: أعاقت قوات الاحتلال الإسرائيلي على حاجز عسكري في نابلس وصول الطفل الرضيع خالد عبد الناصر موسى البالغ من العمر أربعة أيام إلى مستشفى رفيديا حيث كان مريضاً وفارق الحياة.

- 2002/3/1: توفيت الطفلتين جميلة وهدى الصفدي البالغتين من العمر 5 و7 أعوام من قرية عوريف، إثر منع جنود الاحتلال الإسرائيلي لهما بالمرور على حاجز حوارة، بالرغم من أن الطفلتين كانتا قد أصيبتا جراء سقوط حائط المنزل عليهما.

- 2002/9/23: توفيت الطفلة الرضيعة روان حريزان البالغة من العمر ثلاثة أيام في مستشفى المحتسب التخصصي للأطفال في مدينة الخليل، حيث طرأ تغير على صحة الطفلة، وقام طبيبها بتحويلها إلى المستشفى، غير أن قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة عند حي أبو سنينة، منعت ذوي الرضيعة من مواصلة طريقهم للمستشفى، الأمر الذي اضطرهم إلى سلوك طرق التفافية وعرة عبر التلال المحيطة، مما أدى إلى وفاتها في الطريق. وقد تبين، عقب الفحص الطبي، أن الطفلة كان يمكن إنقاذ حياتها لو وصلت إلى المستشفى في الوقت المناسب.

- 2003/8/19: توفيت المسنة خضرة عرار البالغة من العمر 74 عاماً من سكان بلدة قراوة في رام الله بعد منعها، عند حاجز بيت حنينا، من المرور إلى القدس، واحتجازها تحت أشعة الشمس الحارة لما يزيد عن ساعة ونصف، وهي مسنة ومريضة بالقلب. وكانت قد أنهت فحوصات لها في مستشفى رام الله، كما أنها أخبرت الجنود أنها ذاهبة لحجز موعد لإجراء عملية جراحية في العين بالقدس، واضطرت أن تسلك الطرق الالتفافية الوعرة إلى أن لفظت أنفاسها.

- 2004/11/24: توفي حسن عبد الله رمضان البالغ من العمر سبعين عاماً عند حاجز بيت ايبا العسكري غرب نابلس، حيث تعرض للإصابة بجلطة عند الساعة العاشرة



صباحاً وتمّ نقله بسيارة عمومية، والالتفاف عشرات الكيلومترات عبر حاجزي صرة وبيت ايبا، وقام جنود الاحتلال بتفتيش وفحص الأوراق الثبوتية. وقد توفي قبل التمكن من اجتياز الحواجز، حيث استغرقت عملية نقله إلى المستشفى نحو ساعة وربع توفي خلالها. مع العلم أن قرية تل لا تبعد عن مدينة نابلس أكثر من أربعة كيلومترات، ولكن الوصول إلى المدينة يتطلب اجتياز أكثر من ثلاثين كيلومتراً، والمرور عبر حاجزين عسكريين إسرائيليين دائمين، إضافة إلى حواجز أخرى متنقلة.

- شباط/ فبراير 2005: اعترض جنود الاحتلال في الخليل بمنطقة السهلة، سبيل سيارة إسعاف تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، في أثناء توجهها إلى حي أبو سنينة في البلدة القديمة في مدينة الخليل، لإسعاف فتى فلسطيني يبلغ من العمر 15 عاماً بعد إصابته برصاص الجيش الإسرائيلي. وبعد مرور ساعتين من الانتظار، تمّ استلام الفتى الفلسطيني من الجيش الإسرائيلي دون تقديم الإسعاف له، وكانت نبضات قلبه متوقفة، في الحال أسرع الطاقم الطبي الفلسطيني بنقل الفتى إلى أحد المستشفيات الفلسطينية في مدينة الخليل، وفي المستشفى تمّ الإعلان عن وفاته على الفور.



بوابة الجدار الفاصل جنوب قرية كفر صور شمال الضفة الغربية.





## حاجز الموت... حاجز حوارة

في فجر يوم السبت 2008/9/6، كانت نهيل أبو ريدة (21 عاماً) في موعد مع مسلسل جديد من الاضطهاد والظلم الذي يمارسه جنود الاحتلال بشكل يومي ومستمر ضدّ أبناء الشعب الفلسطيني على حاجز حوارة.

يتحدث الزوج مؤيد أبو ريدة (29 عاماً) قائلاً: شعرت زوجتي بآلام في البطن وهي ما زالت في بداية الشهر السابع للحمل، ما اضطرني للإسراع في طلب شقيقي لينقلنا بسيارته فجر يوم السبت السادس من أيلول/ سبتمبر إلى مشفى رفيديا، ورافقتنا والدتي أيضاً، مررنا بحاجز زعترة القريب من المدينة من دون أن يستوقفنا جنود الاحتلال المتمركزين على الحاجز، إلى أن وصلنا حاجز حوارة. وبعد مماطلة من الجنود لأكثر من عشرين دقيقة، بحجة أن الحاجز مغلق، طلب الجنود بطاقات الهوية، ومع أنهم كانوا يرون زوجتي وهي تتألم والنزيف يشتد معها إلا أنهم لم يكترثوا بذلك، بل تعمدوا إذلالنا من خلال الطلب من شقيقي إرجاع السيارة مسافة 10م نحو الخلف بعيدين عن الحاجز، وبدأنا حينها نتوسل إليهم لكن "لا حياة لمن تنادي".

بدأت عملية المخاض وبدأ رأس الطفل بالخروج، فصرخت بالجندي وقلت له: "خرج الولد وهو بحاجة لمن يساعده ويساعد زوجتي"، إلا أنه رفض رفضاً شديداً، فخرج رأس الطفل وكتفيه وخفت أن يسقط بين الكراسي فقمت بوضع يدي تحت رأس الطفل وشعرت بنبضه الذي ما زلت أشعر به إلى الآن.

الحياة التي أَمدَّت جسد الطفل ببعض الحرارة للحظات، جعلت مشاعر الفرح بقدوم زيد تختلط بمشاعر الخوف عليه، فما كان من الأب إلا أن وقف يلوح لسيارة الإسعاف علها تأتي لتساعدهم، وعندما حضرت، ورأى المسعف الحالة جنّ جنونه وبدأ بتحسس الطفل، وقال للوالد: "الله يعوضك عن الولد"!!! فقال الوالد للمسعف: أسرع واحمل زوجتي إلى المستشفى، فأخبرني أن وضع الطفل حرج ولا يمكنه نقلها الآن إلا بعد أن يتم إخراج الطفل كاملاً من رحم الأم، فبدأ بتوليدها بشكل كامل على مرأى ومسمع من الجنود.



خرج ابني زيد مفارقاً الحياة ووضعناه في كيس كان يحتوي على حاجيات أمه، وحملنا زوجتي بواسطة فرش السيارة نظراً لان وضعها حرج جداً، ووصلنا إلى المستشفى وتمّ إدخالها إلى غرفة العمليات على الفور.

في اليوم التالي أعطاني الأطباء ابني في "كرتونة"، وحين عودتنا إلى قريتنا لدفن الطفل مروراً بالحاجز العسكري نفسه، سألني أحد الجنود ماذا بداخل الكرتونة؟ فأجبته هذا ابني الذي لم تسمحوا له بالحياة، فأخذ الجنود يستهزئون ويقولون لبعضهم "هل تريد أن ترى طفل ميت في الكرتونة؟".

وقالت الأم التي اختلطت دموعها بلوعتها على فقدان زيد: لم أتوقع وفاة الطفل خصوصاً وأنه حين ولد كان ينبض، لكن بسبب نقص الأكسجين ولأنه مولود في الشهر السابع اختنق الطفل و لم تكن هناك رعاية له ولي، ومع أني ولدت استمر الجنود بالرفض و لم يسمحوا لنا بالدخول.

لم تتخذ السلطات الإسرائيلية العقاب المناسب في الحادثة، فهي فتحت تحقيقاً وأقالت الضابط المسؤول عن الحاجز، فيما قالت مصادر إسرائيلية: "إن المحكمة العسكرية الإسرائيلية قررت سجن الضابط الإسرائيلي 28 يوماً، ومن ثم نقله إلى موقع آخر في الجيش".

وهكذا تبقى العدالة مرفوعة في السماء.. إلى حيث ارتقى زيد..

➢ مركز أبحاث الأراضي – القدس، حاجز حوارة – حاجز الموت، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2008/11/4، انظر: http://www.poica.org/details.php?Article=1383؛ وانظر أيضاً: آلام حمل (نهيل) تتمخض عن آلام احتضار على حاجز حوارة، إنسان أون لاين، 2008/12/22، انظر: http://insanonline.net/news_details.php?id=5822



## حاجز عطارة العسكري



يستخدم جنود الاحتلال الإسرائيلي الحواجز الإسرائيلية كمصيدة لاعتقال رجال المقاومة ومن تسميهم بالمطلوبين في أثناء مرورهم عبرها. الأسير المحرر عبد الفتاح عصفور؛ اعتقل على حاجز عطارة العسكري صيف سنة 2008 في أثناء عودته من جامعة القدس متوجهاً إلى قريته سنجل بمحافظة رام الله، مبيناً أن جنود الاحتلال كانوا يحملون قائمة بأرقام هويات العديد من الشبان الذين يتنقلون عبر هذا الحاجز.

وأوضح أن الجنود أنزلوه من السيارة التي كانت تقله بعد التأكد من اسمه ورقم هويته، واقتادوه إلى معتقل عوفر الإسرائيلي، حيث صدر بحقه حكم بالسجن لمدة عامين بتهمة الانتماء إلى "الكتلة الإسلامية" والنشاط السياسي الذي كان ينفذه.

ولفت النظر إلى اعتقال الكثير من الطلبة القابعين في سجون الاحتلال على الحواجز العسكرية الطيارة، الأمر الذي دفعه إلى تجنب المرور من خلالها واستخدام الطرق الالتفافية الصعبة والوعرة خشية من اعتقاله مجدداً.

أما عبد الرحمن لدادوة، فقد تمكن من الهرب من المحاولة الأولى لاعتقاله في أثناء تغيبه عن البيت، ولكن المرة الثانية لم تفلح حيث تمّ اعتقاله على حاجز معاليه أدوميم العسكري المقام على طريق جامعة القدس، وصدر حكم بسجنه مدة عامين. ويؤكد لدادوة أن جنود الاحتلال اعتقلوه في أثناء ذهابه إلى جامعته من خلال حاجز طيار نصب قبل وصوله إلى المنطقة بدقائق، حيث تمّ تكبيله وعصب عينيه ونقله إلى التحقيق في مركز المسكوبية بتهم عدة أبرزها الانتماء إلى حركة حماس.

أما الطالب فخر الرنتيسي الذي اعتقل في أثناء عودته من جامعة بيزيت على حاجز عطارة، وُجِّهت له تهمة المشاركة في تنظيف مقبرة بلدته رنتيس. ويقول: "رغم الاعتقالات الكثيرة التي منعتني من إكمال جامعتي بأمن وأمان إلا أن الاعتقال الأخير حدّ من نشاطي كثيراً في جامعتي، وذلك لتفاهة السبب الذي اعتقلت عليه وهو المشاركة في تنظيف مقبرة بلدتي".

➢ الحواجز الطيارة.. كابوس يلاحق طلبة الجامعات، فلسطين أون لاين، 2011/1/2.



كما وقع قطاع التعليم فريسة هذه الحواجز التي يتحكم الاحتلال الإسرائيلي في فتحها وإغلاقها تبعاً لمزاجه وهواه، وألقت بظلالها على آلاف الطلبة والمعلمين وأساتذة الجامعات. فَتحُوْل الحواجز دون وصول الطلاب إلى مدارسهم وجامعاتهم، وكذلك الحال بالنسبة للمدرسين والأساتذة، لا سيّما أوقات الامتحانات نتيجة للإغلاقات المستمرة أو ساعات الانتظار الطويلة، فضاعت آلاف الساعات التعليمية على الطلاب. وإن وصلوا لها فهم لا يضمنون العودة لمنازلهم، وحين يحاولون التحايل على تلك القيود لا يضمنون الحفاظ على حياتهم المحاصرة برصاص جنود الاحتلال والمستوطنين.

وأثرت القيود التي تفرضها "إسرائيل" على حركة العمال والبضائع، سلباً على الاقتصاد الفلسطيني. فهي تتحكم بشكل صارم وقاسٍ بحركة الناس والبضائع من الضفة الغربية وإليها. وتتعمد سياسة الإغلاقات وتعقيد الإجراءات، بهدف إيجاد بيئة طاردة للفلسطينيين، ورفع تكاليف معيشتهم، وازدياد نسبة الفقر والبطالة، وكلّ ذلك يحُول دون تحصيل الحد الأدنى من مستوى المعيشة، ومن ثم يصبح الفلسطينيون في أوضاع تجبرهم على الهجرة.

بلغت العمالة الفلسطينية في "إسرائيل"، وشرقي القدس، والمستعمرات في الضفة الغربية نحو 105 آلاف عامل في نهاية سنة 2013، تمثل 13.5% من مجموع القوى العاملة في الضفة الغربية، ويعمل نحو 34,300 دون تصاريح إسرائيلية رسمية، إضافة إلى 18,700 يحملون وثائق إسرائيلية أو جوازات أجنبية. أي إن قرابة 32.7% من عمال الضفة العاملين في هذه المناطق مهددون بالملاحقة الأمنية ومُعرَّضون لابتزاز أصحاب الأعمال[78]. ووفقاً لمعطيات مصلحة السجون الإسرائيلية، فقد بلغ عدد المعتقلين في "إسرائيل" 1,424 فلسطينياً في 2014/3/31، بتهمة "الإقامة غير القانونية" في "إسرائيل"، منهم 22 قاصراً[79].



ومن جراء هذه السياسات، بلغت نسبة البطالة 18.6% في الضفة الغربية سنة 2013، واتسعت فروقها بشدة بين الفئات العمرية والنوعية، فهي عالية جداً بين الشباب وخصوصاً الخريجين[80].

**جدول رقم (2): توزيع الأفراد من سنّ 15 عاماً فأكثر في الضفة الغربية حسب القوى العاملة والبطالة 2008–2013 (بالألف)[81]**

| السنة | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| القوى العاملة | 609 | 643 | 665 | 718 | 743 | 759 |
| البطالة | 120 | 114 | 114 | 124 | 141 | 141 |
| نسبة البطالة (%) | 19.7 | 17.7 | 17.1 | 17.3 | 19 | 18.6 |

ويتعرض الفلسطينيون لخطر الإعاقة أو الموت عند دخولهم "إسرائيل" من دون تصاريح، ففي 2013/10/19، حاول م.م. (23 عاماً) من قرية الشيوخ قضاء الخليل دخول "إسرائيل"، برفقة عشرات العمال الآخرين. وحين وصلوا إلى منطقة الرماضين، أطلق عليهم جنود كانوا ينتظرون في الجوار قنابل الغاز. ظلّ م.م في موقعه مع أناس آخرين وحين اعتقد أنّ الجنود غادروا المكان اجتاز الجدار وبدأ بالسير باتجاه سيارة كانت تنتظره في الجانب الآخر. بعد تقدمه صوب السيارة بنحو عشرة أمتار، أطلق جندي لم يلحظه من قبل الرصاص عليه، حيث كان يقف على بعد عدة أمتار منه، وقد أصابت الرصاصة كفّ رجله من دون أيّ تحذير كلامي أو إطلاق رصاصة في الجو. حاول م.م. المصاب الركض عائداً إلى جدار الفصل، وعندها أصيب برصاصة في كفّ رجله الثانية، برصاص الجندي ذاته. وقد نجح في العودة إلى الطرف الثاني من الجدار وإلى السيارة التي حضر بواسطتها إلى المكان، حيث نقله السائق لتلقي العلاج الطبي في مستشفى عالية في الخليل.





فلسطيني ينتظر جنود الجيش الإسرائيلي لفتح البوابة في الجدار الفاصل عند مدخل مدينة قلقيلية.

وفي 2013/11/10، حاول فلسطينيان وهما ب. ع. (22 عاماً) وح. ع. (18 عاماً) اجتياز جدار الفصل غربي رأس عطية قضاء قلقيلية، من أجل الدخول إلى "إسرائيل"، ولكن قوة عسكرية انتظرت عند الجانب الآخر من الجدار، وبعد أن تجاوزه الاثنان أطلق الجنود الرصاص الحي باتجاههما. ووفق الإفادات فإنّ الجنود لم يطلقوا قبل إطلاق الرصاص نداءات تحذيرية، و لم يطلقوا الرصاص التحذيري في الهواء، فأصيب ب. ع. في صدره وبطنه وفخذه. ونقل إلى المستشفى في قلقيلية بمساعدة عابر سبيل.

ووفقاً لأوامر إطلاق النار السارية، فإنه يحق للجنود القيام بـ"إجراء اعتقال مشتبه به" ضدّ الفلسطينيين الذين يحاولون قطع جدار الفصل من دون تصريح. وفي إطار هذا الإجراء، يمكن للجنود إطلاق الرصاص على رجلي المشتبه به، ولكن يجب أن يتمّ ذلك كملاذ أخير، وبعد إطلاق صيحة تحذير وإطلاق رصاصة في الجو، خلافاً لما يحصل في الحقيقة في الإسراع بإطلاق الرصاص على الفلسطينيين من دون استنفاد كلّ مراحل الإجراء المذكور. وفي بعض الحالات لم يكتفوا حتى بإطلاق الرصاص على الأرجل[82].



كما ترتفع تكلفة عملية نقل البضائع من نابلس إلى ميناء أسدود بنسبة 55% بسبب الحواجز ونقاط التفتيش الإسرائيلية[83]. وكان لاستخدام الاحتلال الاسرائيلي أسلوب الإغلاقات الداخلية وحواجز التفتيش الثابتة والطيارة والبوابات وحظر التجول وجدار الفصل العنصري أسوأ الأثر على الاقتصاد الفلسطيني، وقدّر البنك الدولي The World Bank أن الإغلاقات الداخلية الاسرائيلية كانت مسؤولة عن نصف الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2000–2002، وهي حواجز تكفي لتدمير أي اقتصاد، هذا فضلاً عن الحدود والمعابر مع الخارج[84].



فلسطينيون يمرون بحاجز قرب نابلس.

تضع السلطات الإسرائيلية قيوداً على حركة الأفراد من أعمار معينة في داخل الضفة الغربية. فهي تمنع تنقّل الأفراد في الفئة العمرية من 16 عاماً وحتى 35 عاماً من سكان محافظات نابلس وجنين وطولكرم وطوباس، دونما أذونات خاصة، ويبلغ عدد هؤلاء 269 ألفاً، أي 32% من مجموع سكان هذه المحافظات[85]. وهناك قيود صارمة على حركة أبناء الضفة الغربية إلى شرقي القدس التي يدخلها الفلسطينيون وكأنها حدود دولية، ولا يسمح عادة إلا لفئات الأعمار التي تزيد عن 45 عاماً بالذهاب إلى القدس وزيارة المسجد الأقصى.



وبسبب هذه القيود، فقد عشرات الآلاف من الفلسطينيين وظائفهم، وألحقت أضراراً بالغة بحركة تنقل العمال، وكذلك شحن البضائع، وارتفعت أسعار النقل بشكل يحد من إمكانية الربح خصوصاً على المزروعات والمصنوعات البسيطة. وصار يتعيّن على العديد من الموظفين الفلسطينيين الاستيقاظ والمغادرة في ساعات الفجر الأولى للحاق بعملهم، بسبب الساعات الإضافية التي تأخذها الحواجز والمعيقات الإسرائيلية.

وعلى الرغم من حصول بعض العمال الفلسطينيين على تصاريح تخوّلهم العمل داخل "إسرائيل"، إلا أن الإسرائيليين يُرجعون العديد من العمال عن الحاجز لأسباب مختلفة، منها الطلب من العامل العودة إلى نهاية الطابور لأنه وصل إلى نقطة التفتيش قبل حلول الساعة المكتوبة في تصريح الدخول الخاص به، وآخر يُصادر تصريحه لأن بصمات أصابعه لا تتطابق مع البصمات الظاهرة في الحاسوب، أو أن الإرجاع هو تنفيذ لمطلب جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)،...وهكذا[86].

ويروي العامل علي يوسف جبر الذي يبلغ من العمر 43 عاماً، من بلدة الخضر جنوب بيت لحم في الضفة الغربية، أنه يضطر للخروج مبكراً من منزله في الرابعة فجراً حتى يتمكن من المرور عبر حاجز جيلو المقام على المدخل الشمالي لبيت لحم، جراء ازدحام العمال على البوابة، وما يرافق ذلك من إجراءات تفتيش إسرائيلية دقيقة بهدف إهانة العمال وتأخيرهم عن عملهم لساعات طويلة؛ علماً بأن الوقت اللازم للوصول إلى القدس في الوضع الطبيعي لا يتعدى ثلث ساعة، لكن بفعل الحواجز يتعدى الوقت الساعتين أو أكثر[87]. وجراء الازدحام الكبير الذي يحصل على الحواجز الإسرائيلية، دُعس أحد العمال، وهو عبد الله النواجهة (50 عاماً)، في 2013/5/26 أمام حاجز ترقوميا وهو على وشك المرور عبر بوابات المعبر، وتصدّع أحد أضلاعه[88].



كما يلجأ العديد من العمال إلى سلوك طرق التفافية أو التسلل لتفادي الحواجز الإسرائيلية ومعاملة الاحتلال التعسفية، مما يضطرهم أحياناً للتسلل من خلال شبكة المجاري وتصريف مياه الأمطار. ويروي محمد، الذي يبلغ من العمر 23 عاماً، أنه بعد رحلته من بيت لحم إلى الرام للوصول لعمله من خلال منهل خاص بتصريف مياه الشتاء، وجد العشرات من الشبان ينتظرون دورهم للنزول إلى ذلك المنهل، والتسلل من خلاله إلى خلف جدار الفصل العنصري. رحلة محمد ذلك اليوم لم تكن سليمة العواقب، إذ كانت بانتظاره على الجهة الأخرى من الجدار دورية عسكرية، تصطاد كل من يخرج من شبكة تصريف مياه الأمطار لينهال عليهم الجنود ضرباً، ويحتجزونهم لخمس ساعات تحت أشعة الشمس[89].

كما يقوم بعض العمال بتسلق جدار الفصل العنصري، بإحضار سلالم وحبال، فيعلقون أحد السلالم على واجهة الجدار ويتم ربط حبل في فتحة برأس الكتل الإسمنتية للجدار البالغ ارتفاعه نحو ثمانية أمتار، وتنزيل ذلك الحبل من الجهة الأخرى للجدار، ويبدأ العمال بالصعود إلى الجدار، وإلقاء أنفسهم بمساعدة الحبل على الجهة الأخرى، والهبوط بشكل سريع مخلفاً لهم آلاماً حادة في اليدين والقدمين، بسبب سرعة النزول بواسطة الحبل عن ظهر الجدار. وهذه الرحلة تكون عادة في ساعات الصباح الباكر للعمال الأمر الذي يضطرهم للخروج من منازلهم الساعة الثانية أو الثالثة فجراً، وفق ما أكدّه العمال الذين يصلون إلى أماكن عملهم بتلك الطريقة. كما أشار العديد من العمال إلى أنهم يضطرون في أثناء توجههم إلى مكان عملهم للسير ليلاً مسافات طويلة وسط الجبال، في رحلة محفوفة بالمخاطر تحتاج لنحو ساعتين[90].





بوابة المدخل الغربي في جدار الفصل العنصري التي تفصل بين المزارعين من سكان الجيب وأراضيهم، وكذلك تفصل بين حي الخلايلة وباقي أنحاء القرية.

ولكن لا يسلم الأمر دائماً، ففي 2009/8/8، ضرب جنود الاحتلال الإسرائيلي المواطن ثائر بدر عيسى جرادات، الذي يبلغ من العمر عشرين عاماً، من بلدة سعير الواقعة إلى الشمال الشرقي من مدينة الخليل، وسبّبوا له عدة كسور في ساقيه. وقد أجبر أفراد دورية عسكرية، تابعة لقوات حرس الحدود الإسرائيلية، جرادات على القفز من ارتفاع 4.5م، بعد محاولته تسلق الجدار العازل في منطقة الرام مما أدى إلى سقوطه على الأرض، وإصابته بكسور في ساقيه اليسرى واليمنى، وبعد ذلك انهالوا عليه ضرباً كما أطلقوا عليه كلباً بوليسياً، في محاولة لإجباره على الوقوف قبل أن يقتادوه إلى مركز حرس الحدود[91].

يعتمد جزء كبير من الشعب الفلسطيني على الزراعة، ولكن وجود مساحات زراعية واسعة في المنطقة ج الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، وانتشار الحواجز وصعوبة التنقل في البضائع الزراعية، واضطرار المزارعين إلى سلوك طرقات التفافية طويلة، يؤدي إلى تلف بضائعهم، ويحد من نمو وتطور القطاع الزراعي.



عند حاجز تياسير مثلاً، يمنع الجنود الإسرائيليون المزارعين من تمرير منتجاتهم من خلال الحاجز، فيضطر هؤلاء المزارعون إلى سلوك طريق التفافية يبلغ طولها قرابة ثلاثين كيلومتراً، ويمرون أيضاً عبر حواجز تفتيش أخرى. ويضطر السائق لتفريغ جميع المنتجات قبل الحاجز، ويتعرض للتفتيش، ثم يعيد تحميلها[92].

وأقدمت "إسرائيل" خلال سنة 2010 على مصادرة أو تدمير 13,149 دونماً من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، كان معظمها بغرض بناء جدار الفصل العنصري في الضفة، بالإضافة إلى ادعاءات المصادرة لأسباب عسكرية، وهي تتلخص بحسب ما جاء في الأوامر العسكرية التي تمّ توزيعها في شقّ طرق التفافية، وإقامة أبراج عسكرية، وتوسيع قواعد عسكرية، وتوسيع المستعمرات الإسرائيلية وغيرها. وفي دراسة لمعهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) The Applied Research Institute - Jerusalem (ARIJ)، تبين أن معظم الأراضي المصادرة هي أراضٍ زراعية، وتعدّ مصدر دخل وحيد للكثير من العائلات الفلسطينية التي فقدت عملها داخل "إسرائيل"[93].

وعند دراسة نسبة إسهام الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع خلال الفترة 1999–2014، نجد أنه يتجه نحو الانخفاض من 8.9% سنة 1999 إلى 4.1% سنة 2014 (انظر جدول رقم (3)).



**جدول رقم (3): نسبة إسهام الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية بالأسعار الثابتة* – سنوات مختارة[94]**

| السنة | 1999 | 2001 | 2003 | 2005 | 2007 | 2013** |
|---|---|---|---|---|---|---|
| النسبة (%) | 8.9 | 7.6 | 7 | 4.9 | 6.1 | 4.1 |

ملاحظة: الأرقام الواردة بناءً على إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمّته "إسرائيل" عنوة بُعيد احتلالها للضفة الغربية سنة 1967.

* سنة الأساس 2004.

** تقديرات أولية.

**نسبة إسهام الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية – سنوات مختارة (%)**





يظهر أن التدهور في النشاط الزراعي ارتبط بالممارسات الإسرائيلية المتشددة في أثناء انتفاضة الأقصى، وكذلك بالنتائج المترتبة على جدار الفصل العنصري، والحواجز الإسرائيلية؛ بالإضافة إلى سياسات إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي.

وقد تلقى سجل الأمم المتحدة للأضرار حتى تموز/ يوليو 2012، حسب تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، "تأثير الجدار على الأوضاع الإنسانية – حقائق أساسية"، أكثر من 26 ألف شكوى من حدوث ضرر مادي ناجم عن بناء الجدار في شمال الضفة الغربية[95]. وحسب تقرير "الأثر الإنساني للجدار"، يعتمد نحو 11 ألف فلسطيني، يعيشون في 32 مجمعاً تقع خلف مسار الجدار، على حصولهم على تصاريح أو ترتيبات خاصة من أجل مواصلة العيش في منازلهم[96]. وأنه من أجل الوصول إلى الأراضي الزراعية يتم توجيه المزارعين إلى 74 بوابة على الجدار، غالبيتها (أي 52 منها) مفتوحة فقط خلال موسم قطف الزيتون (من تشرين الأول/ أكتوبر إلى كانون الأول/ ديسمبر)[97].




الفلسطينيون يستخدمون سلّم لعبور الجدار الفاصل في بلدة فلسطينية من الرام، شمال القدس بالقرب من حاجز قلنديا لدخول القدس في 2012/8/17.

تصوير: Oren Ziv/ Activestills.org



## خريطة رقم (4): مسار الجدار العازل ومعدل فتح البوابات الزراعية منه في الضفة الغربية تموز/يوليو 2011

البوابات الزراعية ومعدل فتحها
- يوميا *
- موسميا **
- أسبوعيا في المواسم ***

الجدار العازل بالضفة الغربية
- مكتمل
- تحت الإنشاء
- مخطط

المستوطنات الإسرائيلية خلف الجدار

المناطق خلف الجدار

* يفتح عادة ما بين 15 – 60 دقيقة، ثلاثة مرات في اليوم

** يفتح يوميا في أيام حصاد الزيتون فقط

*** يفتح ثلاثة مرات في اليوم، 1 – 3 أيام في الأسبوع في موسم حصاد الزيتون

708 كم

| مكتمل | تحت الإنشاء | مخطط |
|---|---|---|
| 438 كم (61.8 %) | 58 كم (8.2 %) | 212 كم (30 %) |

المصدر: موقع فلسطين بالعربية، مترجمة عن الأصل الإنجليزي، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة.



وأوضح تقرير "تأثير الجدار على الأوضاع الإنسانية – حقائق أساسية"، أن مصادر العيش الزراعية لما يقرب من 150 تجمعاً فلسطينياً تعرضت للتقويض بشدة بسبب نظام التصاريح والبوابات، التي تقيد قدرتهم على الوصول إلى أراضيهم الزراعية الواقعة وراء الجدار. ويتم عادة رفض غالبية طلبات الحصول على تصاريح، على أساس عدم تمكن المزارع من إثبات "صلته بالأرض" على نحو يرضي السلطات الإسرائيلية. وأجبر فتح "البوابات الزراعية" لفترة محدودة حاملي التصاريح على التوقف عن الزراعة، أو الانتقال من الحاصلات التي تعتمد على العمل الكثيف إلى الحاصلات محدودة القيمة التي تُروى بمياه الأمطار[98].

واستناداً إلى التقرير نفسه، فإنه في أثناء موسم قطاف الزيتون سنة 2011، تمّ رفض نحو 42% من الطلبات، التي قدمت للحصول على تصاريح للوصول إلى مناطق وراء الجدار، والسبب المذكور هو "الدواعي الأمنية" أو عدم وجود "صلة بالأرض"[99].

وكشفت الإغاثة الزراعية الفلسطينية في تقرير لها يوثق انتهاكات المستوطنين وجنود جيش الاحتلال الإسرائيلي في موسم قطاف زيتون سنة 2011، عن أن جدار الفصل العنصري والإجراءات والتعقيدات التي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لمنع وصول المزارعين إلى أراضيهم، ومنها التشدد في منح التصاريح للقادرين على العمل من المزارعين الفلسطينيين، ومنح التصاريح لكبار السن فقط، بالإضافة إلى تعمد سلطات الاحتلال منح التصاريح للمستفيد الأول من الأرض، وحرمان الزوجة أو الأبناء أو الأخوة من التصاريح، التي تخولهم الوصول إلى حقول الزيتون المعزولة داخل الجدار، تسبب بحسب مسح عشوائي أولي للإغاثة شمل ثلاثة تجمعات في محافظة جنين، بهجرة المزارعين الفلسطينيين لما نسبته

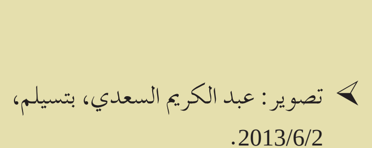


46.5% من مساحة حقول الزيتون المعزولة بالجدار والبالغ مساحتها 750 دونماً. وقدرت الإغاثة الزراعية الخسائر نتيجة هجرة المزارعين لنحو 350 دونماً من حقول الزيتون المعزولة داخل الجدار بنحو مليون شيكل إسرائيلي سنوياً (أي ما يعادل 300 ألف دولار). وحذرت الإغاثة الزراعية أنه إذا ما استمرت سلطات الاحتلال في اتباع السياسة ذاتها تجاه الأراضي المعزولة داخل الجدار، فإن 70% من الأراضي الزراعية المعزولة داخل الجدار ستصبح مهجورة مع حلول سنة 2020[100].



عمال فلسطينيون ينتظرون دورهم أمام حاجز إيال.





تصوير: عبد الكريم السعدي، بتسيلم، 2013/6/2.



نقلت منظمة "محسوم ووتش" Mahsom Watch الإسرائيلية، عن عمال فلسطينيين قولهم إن الجنود لا يتورعون عن توجيه بنادقهم نحوهم وإلقاء قنابل صوتية وقنابل غاز وشتمهم على الحواجز. وعلى الرغم من هذه الرحلة المذلة، فإن حظّ هؤلاء العمال يبدو أفضل حالاً من زملاء لهم رفضت السلطات الإسرائيلية منحهم التصاريح اللازمة لدخول "إسرائيل"، خصوصاً أولئك الشباب الذين لم يصلوا بعد إلى الـ 35 عاماً من العمر، وليسوا متزوجين وليس لديهم أطفال.

ومع التدهور الاقتصادي لدى الفلسطينيين، يبحث العمال المحرومون من التصاريح، عن طرق مختلفة وإبداعية لدخول "إسرائيل" للبحث عن عمل أو الالتحاق بأعمالهم. وعلى الرغم من أن القانون الإسرائيلي لا يجيز تشغيل عمال أجانب بدون تصاريح، فإن أرباب العمل الإسرائيليين يفضلون أحياناً مثل هؤلاء العمال، لأكثر من سبب. وقال محمد (23 عاماً) من نابلس، "نحن نعمل بدون أي حقوق وبأجر أقل من الآخرين ويمكنهم طردنا وقتما شاءوا، لكن لا يوجد بديل".

ويعتمد هؤلاء العمال مثل محمد، على مهربين يهود، وذلك من أجل نقلهم إلى "إسرائيل". وقال محمد "أنا أدفع 200 شيكل (55 دولاراً) مقابل نقلي إلى إسرائيل". وبصحبة محمد ينقل عادة في كل مرة العشرات بحسب الوسيلة المستخدمة ويدفعون المبلغ نفسه. وأوضح محمد "الأسبوع الماضي تمّ تهريبنا في ثلاجات كبيرة، أشعر مرات أني سأختنق لكن لا توجد طريقة أخرى". وجرب محمد عدة أساليب، فقد صعد في الثلاجات وشاحنات النقل وفي خزانات كبيرة كذلك، وشاحنات لنقل البضائع. وحتى لا يكرر المسألة يومياً، فإنه يبقى في "إسرائيل" شهراً كاملاً قبل أن يعود إلى الضفة الغربية. ينام محمد في عمارات وشقق سكنية لم تنجز بعد، ويدفع مقابل ذلك للإسرائيليين أيضاً، لكن حياته تبدو مثل مطارد، وقال "يطاردنا حرس الحدود من عمارة إلى عمارة وقد اعتقل أصدقاء لي مرة بينما هربت أنا". وتوقف الشرطة الإسرائيلية سنوياً الآلاف من العمال "غير الشرعيين".

➢ **الشرق الأوسط**، 2009/8/30.



## خريطة رقم (5): الأراضي الفلسطينية المعزولة بالجدار الممتد على الخط الأخضر والجدار الشرقي المقترح

| المحافظة | مساحة المحافظة | الأراضي المعزولة | النسبة المئوية % |
|---|---|---|---|
| بيت لحم | 658.9 | 403.8 | 61.3 |
| الخليل | 996.6 | 314.2 | 31.5 |
| جنين | 583 | 41.1 | 7 |
| أريحا | 592.8 | 510.3 | 86.1 |
| القدس | 344.5 | 280.6 | 81.5 |
| نابلس | 605 | 134.3 | 22.2 |
| قلقيلية | 166.4 | 61.6 | 37 |
| رام الله | 855.6 | 311.6 | 36.4 |
| سلفيت | 203.7 | 102.5 | 50.3 |
| طوباس | 401.7 | 289 | 71.9 |
| طولكرم | 246.2 | 22.1 | 9 |
| المجموع | 5654.3 | 2470.8 | 43.7 |

المصدر: السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الدولة، مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان.



وقد حذر البنك الدولي في تقرير له من انهيار سوق العمل الفلسطيني بسبب القيود المفروضة على الحركة، مشيراً أنها لا تجلب انهياراً في الاقتصاد فقط، بل تولّد أيضاً أشكالاً من العنف المجتمعي الخفي والظاهر[101]. وقد نشرت صحيفة هآرتس تقريراً سنة 2006، أشارت فيه مراسلة الصحيفة أميرة هاس إلى أن القيود التي يفرضها الاحتلال على حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية، أدّت إلى نشوء عشرات الجيوب المغلقة والمعزولة عن بعضها البعض، بالرغم من تواصلها جغرافياً[102].

ولا تقل الآثار الاجتماعية والنفسية أهمية عن بقية الآثار الأخرى، فالأطواق الأمنية والإغلاقات تلعب دوراً كبيراً في تكريس عزلة الفلسطينيين عن بعضهم، وتَحُول دون تواصل الأهل، ومشاركة بعضهم في الأفراح والأتراح. والإذلال الإسرائيلي المتعمد للفلسطينيين على الحواجز كالتفتيش العاري، يزيد من الضغط النفسي عليهم. فمثلاً، يتعرض العمال والتجار وذوو الأسرى إلى إذلال مستمر خلال عبورهم معبر الجلمة، الذي يعد المدخل الوحيد للمواطنين من جنين إلى الأراضي المحتلة سنة 1948، حيث ازدادت في الآونة الأخيرة الشكاوى بهذا الخصوص لا سيّما ما يتعلق منها بالتفتيش العاري، الذي يشكل كابوساً للمواطنين الفلسطينيين وخصوصاً النساء منهم خلال رحلات زيارة الأسرى، حيث هناك الكثير من النساء يمتنعن عن دخول هذه الغرف مما يؤدي إلى حرمانهن من الزيارة بعد الخضوع للاستجواب. فموضوع الكاميرات في غرف التفتيش أمر يثير الريبة، ويجعل قضية التفتيش العاري مرفوضة تماماً لدى النساء الفلسطينيات، ولا يوجد أحد منهن يتقبل أن يوضع في هكذا موقف، خصوصاً أن المجندات يرفضن دخول غرفة التفتيش والقيام بتفتيش يدوي، فهن يراقبن كل شيء من خلال كاميرات[103].



وعن عمليات الابتزاز على الحواجز، قال الفلسطيني نافز أبو الرب، إنه يتواجد ضباط مخابرات صهاينة أمام الحاجز ينتظرون الشخص بعد عبوره إجراءات التفتيش ليقوموا بعمليات ابتزازه؛ فأحياناً يتصيدون عاملاً ويأخذونه إلى غرفة مجاورة ويساومونه على تصريح العمل، وأحياناً يبتزون ذوي أسير أو تاجراً، ويصل الأمر إلى حدّ تمزيق التصريح دون سبب وحرمانه من الدخول بعد اجتياز التفتيش، وعلى الرغم من أنه يحمل بطاقة تصريح لا يمنح إلا للأشخاص الذين لا يوجد لهم سوابق أمنية، وذلك بسبب رفضه التعامل مع ضابط المخابرات[104].



محمود عواد، 29 عاماً، من سكان سالم في محافظة نابلس؛ ضربه جندي إسرائيلي في 2009/1/20 وكسر جمجمته عندما حاول الدفاع عن أخيه من الجنود في حاجز حوارة.



عمال فلسطينيون ينتظرون عند حاجز إسرائيلي.

⮜ رويترز.





## حواجز الموت تطفئ شعلة "نور"

"الطريق تستغرق 25 دقيقة، فلماذا تصل طفلتي إلى المستشفى في ساعة ونصف الساعة، بأي حقّ وبأي قانون"، يقول والد الطفلة نور عفانة، والدموع لا تفارق عينيه، محملاً الحواجز العسكرية الإسرائيلية المسؤولية المباشرة عن وفاة ابنته المريضة ذات الـ 14 عاماً.

فالطفلة نور عفانة (14 عاماً)، من ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقطن بلدة أبو ديس جنوب شرق مدينة القدس المحتلة، كانت في وضع صحي سيء، يوم 2013/11/28، استدعى نقلها إلى مستشفى بيت جالا الحكومي في بيت لحم، إلى الجنوب من أبو ديس، إلا أن حاجز الكونتينر العسكري الذي تنصبه سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الطريق المؤدية إلى المستشفى، حال دون وصولها، ما أدى إلى وفاتها.

والد الطفلة، محمد عفانة (51 عاماً)، يقول بحرقة شديدة: "ابنتي تعاني من مرض نادر في الدم، سبب لها شللاً حركياً وحسياً كاملاً، اكتشفناه عندما كانت في الثالثة من عمرها، ومنذ ذلك الوقت وهي بحاجة إلى رعاية طبية دائمة"، ويضيف: "قرابة الساعة الخامسة مساء، لاحظت أن طفلتي تتنفس بصعوبة، فاستدعيت سيارة الإسعاف، حيث تقرر نقلها إلى مستشفى بيت جالا الحكومي، على أن تدخل قسم العناية المركزة مباشرة دون المرور بالطوارئ، نظراً لخطورة وضعها".

وكما يقول سائق سيارة الإسعاف علاء بصة، كانت نور تعاني لحظة الوصول إليها من صعوبة بالتنفس، إضافة إلى انخفاض في درجة حرارة الجسم، وازرقاق بالأطراف العلوية، في علامة على نقص الأكسجين بدمها.

قرابة الخامسة والنصف تحركت سيارة الإسعاف من أبو ديس، وفي داخلها قام المسعف بربط الطفلة إلى جهاز تنفس صناعي. السيارة شقت نحو كيلومترين من الطريق المتعرجة التي لجأ الفلسطينيون إلى استخدامها أواسط التسعينيات، بعد أن أغلقت سلطات الاحتلال طريق القدس – بيت لحم أمامهم، لكن عند وصول السيارة إلى قرية السواحرة الشرقية الواقعة في الطريق الى بيت لحم، "اصطدمت بأزمة مرورية خانقة، إذ كانت السيارات (الفلسطينية) المتجهة صوب الحاجز تغلق الطريق بكلا الاتجاهين، فعلقنا على بعد كيلومتر واحد من حاجز (الكونتينر)" يقول سائق سيارة الإسعاف، ويضيف: "في البداية لم أعرف سبب الأزمة، إذ لم أرَ أمامي إلا سيارات متوقفة على مدّ النظر، ولدى سؤال الناس، أجابوني أن جنود الاحتلال يعرقلون مرور السيارات على الحاجز".





وبينما كانت الدقائق تمضي، حاولت سيارة الإسعاف التقدم وسط الأزمة بإطلاق صفارة الإسعاف والزامور حيناً، وبمساعدة المواطنين الذي حاولوا شقّ طريق لها حيناً آخر، ولكن ـــ كما يصف بصة ـــ "بقيت عالقاً في مكاني"، لذلك، وبعد أكثر من عشر دقائق انتظار، قرر السائق سلوك طريق آخر يطلق عليه اسم "شارع كيدار القديم"، "لكن سيارة الإسعاف علقت بأزمة مرورية أخرى هناك، على بعد نحو 500 متر من الحاجز"، وثانية "حاولت شقّ طريق بين السيارات المتوقفة، لكن دون جدوى"، يقول بصة.

الحل المتبقي للوصول للحاجز، كان بسلوك طريق ثالثة توصل إليه، و"عندما نظرت إليها، كانت هي الأخرى تغرق بنفس الأزمة، فقررت عدم سلوكها"، يوضح بصة.

في تلك الأثناء كان وضع الطفلة ـــ حسبما يقول والدها ـــ يسوء، إذ كانت في غيبوبة، وأجهزة المراقبة تشير باضطراد إلى تناقص كمية الأكسجين في دمها، ويضيف: "كنت ووالدتها في وضع نفسي وضغط شديدين، ونبكي، فماذا نفعل وأين نذهب؟ وابنتنا مربوطة إلى جهاز التنفس في سيارة الإسعاف".

"بعد أكثر من نصف ساعة من الانتظار، كل ثانية منها مصيرية في وضع ابنتي" كما يقول والد الطفلة "استقر رأينا على التوجه الى مستشفى رام الله الحكومي"، أي تغيير مسار الرحلة من الجنوب إلى الشمال.

الرحلة الجديدة استغرقت ما يزيد عن 45 دقيقة، بدل عشر دقائق هي المسافة بين الحاجز ومستشفى بيت جالا، لتكون النتيجة وفاة الطفلة على بوابة مستشفى رام الله الحكومي.

الطبيب المشرف على حالة نور، الدكتور عبد الله أبو هلال، الذي تابع عملية نقلها للمستشفى يقول: "طبياً، كان وضع الطفلة الصحي يوم وفاتها حرجاً، بيد أنه كان بالإمكان إنقاذها لو وصلت بالوقت المناسب إلى المستشفى".

الوالد المكلوم، لا يملك إلا أن يضرب كفاً بكف حسرة على طفلته، فنور طفلته الوحيدة، بعد أن توفي شقيقها التوأم زيد وهو في الرابعة من عمره، بالمرض نفسه.

➢ حواجز الموت تطفئ شعلة "نور"، موقع مؤسسة "الحق" – القانون من أجل الإنسان، 2013/12/7، انظر:
http://www.alhaq.org/arabic/index.php?option=com_content&view=article&id=663:-qq&catid=62:weekly-focus&Itemid=217



**قريتي بيتين وشوفة نموذجاً للمعاناة:**

تقع قرية بيتين البالغ عدد سكانها 2,300 نسمة على بعد ثلاثة كيلومترات شرقي مدينة رام الله. على مدى العقد العشرين تمّ إغلاق معظم الطرق المؤدية إلى هذه القرية، بما فيها المدخل الرئيسي إلى مدينة رام الله. وقد أغلق الأخير بتلال ترابية تمنع السيارات من الوصول إلى حاجز الارتباط/ بيت أيل الذي يمنع، في جميع الحالات، السيارات الفلسطينية العادية من المرور.

ونتيجة لذلك، ازدادت مسافة السفر وزمنه من رام الله وإليها من 3 إلى 15 كم ومن 10 إلى 30–40 دقيقة على التوالي، وارتفعت أيضاً تكلفة المواصلات من 2 إلى 7 شيكل (نحو 0.6–2 دولار أمريكي) لأجرة الحافلة ومن 10 شيكل (نحو 2.8 دولار أمريكي) قفزت تكلفة سيارة الأجرة إلى 50 شيكل (نحو 14 دولار أمريكي).

وعلاوة على ذلك، على الرغم من موقعها المباشر بمحاذاة شارع رقم 60، يضطر سكان بيتين، بسبب إغلاق المفترق المؤدي لتلك الطرق، إلى سلوك مسافة تزيد عن 20 كم للوصول إلى أقرب نقطة دخول مفتوحة. وبالتالي فقد نتجت عن تلك القيود المفروضة على الوصول تأثيرات مدمرة على وصول السكان إلى الخدمات وسبل الرزق، منها:

**التعليم:** لم يعد الأطفال الذين يعانون من إعاقات قادرين على الالتحاق بجمعية النهضة للمعاقين في رام الله، وفقدوا بالتالي الوصول إلى تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك الطلبة الذين كانوا مسجلين في مدارس ثانوية عالية المستوى في مدينة رام الله، اضطروا للانتقال إلى مدارس في بيتين والقرى المجاورة.



**الصحة:** بسبب القيود المفروضة على الوصول؛ تمّ نقل جميع الأطباء (باستثناء طبيب واحد فقط) الذين كانوا يستأجرون شققاً في القرية ويقدمون خدمات للمواطنين إلى مكان آخر. كما تمّ إغلاق الصيدلية الوحيدة في البلدة والمركز الطبي المتخصص (الحكمة) في السنوات الأخيرة للأسباب نفسها. في الوقت الحاضر، يوجد هناك فقط عيادة واحدة تعمل حتى الساعة الثانية مساء، ولا يوجد مختبرات لإجراء الفحوصات. وتجبر هذه التغيرات المرضى على الاعتماد بشكل كبير جداً على الخدمات الطبية في رام الله.

**سبل المعيشة الزراعية:** يقع نحو ثلثي الأراضي الزراعية التي يزرعها مزارعو بيتين (3,000 من 4,700 دونم) إلى الشرق من شارع رقم 60. وبما أنه تمّ إغلاق الممر إلى هذا الشارع، فإن المزارعين يضطرون إلى استخدام طريق التفافي طويل عبر نفقين. وبالتالي فإن الوقت الإضافي وتكلفة النقل أدت إلى تقويض معيشتهم الزراعية بشدة.

**سبل العيش التجارية:** أدت الزيادة في تكاليف النقل والانخفاض في حجم الزبائن في السنوات العشر الماضية؛ إلى الإغلاق التدريجي للمؤسسات التجارية والصناعية في القرية.

**البيئة:** عقب فقدان القدرة على الوصول المباشر إلى مكب النفايات الرئيسي في البيرة، فقد بدأ المواطنون في السنوات الأخيرة بتشغيل مكان بديل ضمن حدود المنطقة السكنية، حيث يتم حرق النفايات؛ مما يولد خطراً على البيئة والصحة العامة[105].



أما قرية شوفة في طولكرم، فهي قرية تضم ما يقارب 2,300 نسمة، وتتكون من قسمين داخليين (يعرف القسم الغربي بـ"عزبة شوفة") ويربطهما طريق ترابي، وهو يؤدي كذلك إلى مدينة طولكرم. لقد أغلق الجيش الإسرائيلي هذا الطريق بتلال ترابية وضعت بجانب تقاطع مع طريق آخر يؤدي إلى مستعمرة أفين هيفيز (1,400 نسمة)، وقاعدة عسكرية مجاورة. ومن أجل الوصول إلى المستشفيات، والتعليم العالي والأسواق التجارية في مدينة طولكرم، فإنه يتعين الآن على سكان الجزء الشرقي من قرية شوفة، السفر لأكثر من 20 كم، مقارنة بـ 7 كم في السابق، واجتياز حاجز عناب الجزئي. وبشكل لا يقل أهمية، فإنه من أجل التنقل بالسيارة من أحد قسمي القرية إلى الآخر، فإن على الناس السفر الآن نحو 25 كم، بدلاً من 2 كم. وفي أوائل سنة 2010، نصب الجيش الإسرائيلي بوابة طريق على المسار الوحيد الصالح للعبور إلى القسم الشرقي، والتي ظلت مفتوحة منذ ذلك الحين.

ويتم تقييد الوصول إلى الأراضي الزراعية كذلك، فقد سيّج الجيش الإسرائيلي بضع مئات من الدونمات من الأراضي الزراعية، خصوصاً تلك التي تقع حول مستعمرة أفني حيفتس Avnei Hefetz، وأعلن عنها "منطقة أمنية خاصة". ولطالما كانت إمكانية وصول المزارعين إلى هذه المناطق مقيدة بأيام معينة من كل عام، وتتطلب تنسيقاً مسبقاً مع السلطات الإسرائيلية.

في آب/ أغسطس 2010، تقدمت منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية هموكيد – مركز الدفاع عن الفرد HaMoked – Center for the Defence of the Individual بطلب إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية باسم مجلس شوفا



المحلي، مطالبة الجيش بإزالة المعيقات. ووفقاً لمقدمي الطلبات، فإن المعيقات تتسبب بالتعدي الشديد وغير المتناسب على حقوق السكان الفلسطينيين في حرية التنقل، والحياة الأسرية، والتعليم والصحة وغيرها. وما زال الالتماس معلقاً[106].



حاجز إرتاح – مشهد استعباد وإذلال للإنسان الفلسطيني.

احتجاز عمال دخلوا إلى القدس بدون تصاريح من قبل حرس الحدود في مدخل قرية الشيخ سعد المحاذية للقدس.




TOURISTS LANE


POLICE



## خاتمة

تعد الحواجز الإسرائيلية محطة إذلال منهجي للشعب الفلسطيني، فقد جعلت من كل التجمعات السكانية الفلسطينية كانتونات معزولة عن بعضها، محاصرة ومغلقة ومطوقة. وهي تسببت بشكل رئيسي في تدهور أوضاع الفلسطينيين الإنسانية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية والنفسية. وهي صورة ورمز لاحتلال بغيض ولممارسات لا إنسانية، تتحكم بأوقات الفلسطينيين، وباتت هماً لا يمكن تجاهله أو التغاضي عنه، وأضحت برنامجاً يومياً مادته منظومة عقوبات جسدية ونفسية مخططٌ لها، وهي تتنافى مع كلّ الشرائع السماوية وحتى الوضعية.

لكل حاجزٍ قصة، وعلى كل بوابة حديدية أو سدٍّ ترابي رواية، وهي روايات وقصص حملت الدم والموت لعمال وطلبة وأطباء وأمهات وأطفال على يد جنود مدججين بالسلاح وظيفتهم الوحيدة زراعة الموت وبثّ الرعب بحجة حماية النفس.



إن انتشار الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية عطّل جزءاً كبيراً من الطاقة الإنتاجية لدى الفلسطينيين وحرمها من مصادر دخلها وتطويرها، وحدّ من حرية تنقلها، وخصوصاً عقب انتفاضة الأقصى، وهو ما يهدد حالة الأمان المجتمعي.

يعيش الشعب الفلسطيني منتقص من أبسط حقوقه اليومية كإنسان، والتي تكفلها جميع المعاهدات الدولية بداية من حرية التنقل وحرية العمل،...إلخ. وتعدّت "إسرائيل" احتلالها للمكان كجغرافيا إلى استعمار ذو طابع عنصري على الأرض والسكان، ويتجلى ذلك من خلال السياسات والقوانين التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الفلسطينيين، والتي تعد من المخالفات الجسيمة، كالقتل العمد، والتعذيب أو المعاملة اللا إنسانية، أو الإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو بالصحة،... بالاستناد إلى ما تنص عليه المادة 147 من جنيف الرابعة.

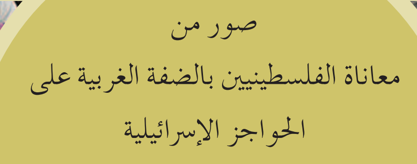
ومن المؤسف أن المجتمع الدولي الذي يُدين هذه السياسات الاستيطانية، ويعدها مخالفة للقانون الدولي، وتأتي في سياق الانتهاكات، لا يتحرك فعلياً لإيقافها، فهو يكتفي بالإدانات التي لا تصل إلى مستوى مواجهة الغطرسة والتعنت الإسرائيلي.

إن عدم شرعية الاحتلال، هو المنطلق الذي يجب التمسك به في المطالبة بالإزالة الفورية للاحتلال ولحواجزه التي تحتجز خلفها أملاً فلسطينياً في الحياة في وطن حرّ، يتمتع فيه الفلسطينيون بحرية الحركة والعمل والتنقل والتعليم،... وغيرها.







صور من

معاناة الفلسطينيين بالضفة الغربية على

الحواجز الإسرائيلية

➢ موقع شبكة فلسطين للحوار، 2012/8/3، انظر:
https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=1023346







# هوامش

[1] جاد إسحق، الجدار ضمن سياسة العزل العنصري الإسرائيلية، صحيفة **حق العودة**، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل)، العدد 21–22، انظر: http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/261-article07؛ ومركز الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، قراءة في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية حول الحل الدائم، كانون الثاني/ يناير 2008، انظر:
http://www.arij.org/files/admin/2008/analysis%20of%20israeli%20palestinian%20negotiations.pdf

[2] أريج، السياسات الإسرائيلية تجاه الأراضي في الأغوار، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2010/9/14، انظر:
http://www.poica.org/details.php?Article=2305

[3] جاد إسحق، **مرجع سابق**؛ وأريج، قراءة في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية حول الحل الدائم.

[4] أريج، قراءة في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية حول الحل الدائم.

[5] بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، قيود على حرية الحركة والتنقل، الحواجز، المعيقات المحسوسة والشوارع الممنوعة، 2014/3/10، انظر:
http://www.btselem.org/arabic/freedom_of_movement/checkpoints_and_forbidden_roads

[6] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، موقع الأمم المتحدة، انظر:
http://www.un.org/ar/documents/udhr/index.shtml#a13

[7] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان، انظر: www1.umn.edu/humanrts/arab/b003.html

[8] اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 آب/ أغسطس 1949، موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، انظر:
http://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5nsla8.htm



9 المرجع نفسه.

10 مصطفى أحمد أبو الخير، المعابر الفلسطينية رؤية قانونية سياسية، موقع اللجنة العربية لحقوق الإنسان، 2008/5/20، انظر: http://www.achr.nu/art370.htm

11 World Bank, "The Palestinian Economy and the Prospects for its Recovery, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee," no. 1, December 2005, p. 12, http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Data/20751555/EMR.pdf

12 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، الاحتياجات المتزايدة في ظل تناقص حريات المرور: تشديد القيود على الحركة الاقتصادية، 2008/1/22، انظر: http://www.ochaopt.org/documents/Control_On_Economic_Movement_January_2008_Arabic.pdf؛ وانظر أيضاً: United Nations Office for the Coordination of Huminitarian Affairs in the Occupied Palestinian Territories (OCHA–oPt), OCHA Closure Update, October 2007, http://www.ochaopt.org/documents/ClosureUpdateOctober2007.pdf

13 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، أحدث التقارير حول الإغلاق، 30 نيسان/ أبريل – 11 أيلول/ سبتمبر 2008، انظر:

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_closure_update_2008_09_arabic.pdf؛ وانظر أيضاً: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، أحدث التقارير حول الإغلاق، أيار/ مايو 2008، في:

http://www.ochaopt.org/documents/Closure_Update_May_2008_Arabic.pdf

14 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، مراقب الشؤون الإنسانية، تشرين الثاني/ نوفمبر 2010، انظر:

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2010_12_17_arabic.pdf

15 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، أحدث التقارير حول الإغلاق، 30 نيسان/ أبريل – 11 أيلول/ سبتمبر 2008.



[16] IDF to Raze 100 Roadblocks Across West Bank, *Haaretz* newspaper, 16/9/2009, http://www.haaretz.com/hasen/spages/1115067.html

[17] مركز أبحاث الأراضي – القدس، رداً على إدعاء باراك .... إزالة 100 حاجز ترابي في الضفة الغربية!!، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرئيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2009/10/23، انظر: http://www.poica.org/details.php?Article=1852

[18] أريج، قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية 2009.

[19] OCHA–oPt, Protection of Civilians, Summary Data Tables, March 2008, http://www.ochaopt.org/documents/Protection_of_Civlians_Tables_March_08.pdf

[20] صحيفة **الشرق الأوسط**، لندن، 2009/6/8.

[21] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، تطورات إمكانية التنقل والوصول في الضفة الغربية، حزيران/ يونيو 2010، انظر: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_movement_access_2010_06_16__arabic.pdf

[22] المرجع نفسه.

[23] بتسيلم، قيود على حرية الحركة والتنقل، الحواجز، المعيقات المحسوسة والشوارع الممنوعة، 2014/3/10.

[24] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، تطورات إمكانية التنقل والوصول في الضفة الغربية، تقرير خاص، آب/ أغسطس 2012، انظر:

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_movement_and_access_report_september_2012_arabic.pdf

[25] بتسيلم، قيود على حرية الحركة والتنقل، الحواجز، المعيقات المحسوسة والشوارع الممنوعة، 2014/3/10.



[26] لطفي زغلول، الحواجز الإسرائيلية .. والمعاناة الفلسطينية، وكالة معاً الإخبارية، 2009/10/6، انظر: maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=230086؛ وثائر السهلي، الحواجز الإسرائيلية: عنوان لتجزئة الأرض وقهر أصحابها، مجلة الحرية الإلكترونية، 2007/9/30، انظر:
http://alhourriah.org/archeive/1631/%C7%E1%CD%E6%C7%CC%D2-%C7%E3A-%DA%E4%E6%C7%E4-%1%C5%D3%D1%C7%C6%ED%E1%ED%C9%E1%CA%CC%D2%C6%C9-%C7%E1%C3%D1%D6-%E6%DE%E5%D1-%C3%D5%CD%C7%C8%E5%C7.html

[27] IDFMU-GIS team, Revised Route of the Security Fence as of April 2007, site of Ministry of Defence, September 2007, http://www.securityfence.mod.gov.il/Pages/Eng/map_eng.htm

[28] جاد إسحق، **مرجع سابق**؛ وأريج، قراءة في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية حول الحل الدائم.

[29] أريج، السياسات الإسرائيلية تجاه الاراضي في الأغوار، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2010/9/14.

[30] Humiliation at the Checkpoints, *Haaretz*, 8/7/2003, http://www.haaretz.com/print-edition/opinion/humiliation-at-the-checkpoints-1.93502

[31] صحيفة **الدستور**، عمّان، 2012/12/28.

[32] صحيفة **القدس**، القدس، 2014/11/10.

[33] أريج، قراءة في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية حول الحل الدائم.

[34] الطرق الالتفافية في الأراضي الفلسطينية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، انظر:
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2791

[35] معاً، 2013/7/13؛ وموقع الجزيرة.نت، 2013/7/12، انظر: www.aljazeera.net

[36] الجزيرة.نت، 2013/7/12.

[37] الطرق الالتفافية في الأراضي الفلسطينية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا.



38 بتسيلم، قيود على حرية الحركة والتنقل، الحواجز، تقسيم الضفة الغربية، 2011/1/1، انظر: http://www.btselem.org/arabic/freedom_of_movement/splitting_of_the_west_bank؛ وانظر أيضاً: ثائر السهلي، مرجع سابق.

39 بتسيلم، قيود على حرية الحركة والتنقل، الحواجز، المعيقات المحسوسة والشوارع الممنوعة، 2014/3/10.

40 موقع ويكيبيديا – الموسوعة الحرة، انظر:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%A7%D8%AC%D8%B2_%D9%82%D9%84%D9%86%D8%AF%D9%8A%D8%A7

41 بتسيلم، قيود على حرية الحركة والتنقل، الحواجز، المعيقات المحسوسة والشوارع الممنوعة، 2014/3/10.

42 المرجع نفسه.

43 OCHA-oPt, Closure Count and Analysis Occupied Palestinian Territory, September 2006, http://www.ochaopt.org/documents/Closure_count_analysis_sept06.pdf

44 بتسيلم، قيود على حرية الحركة والتنقل، الحواجز، تقسيم الضفة الغربية، 2011/1/1.

45 بتسيلم، قيود على حرية الحركة والتنقل، الحواجز، المعيقات المحسوسة والشوارع الممنوعة، 2014/3/10.

46 لمطالعة تفاصيل الحكم الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية بخصوص الجدار، أو ملخص عنه، انظر موقع المحكمة في:
http://www.icj-cij.org/docket/index.php?p1=3&p2=4&k=5a&case=131&code=mwp&p3=4

47 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، تطورات إمكانية التنقل والوصول في الضفة الغربية، تقرير خاص، آب/ أغسطس 2012.



48 بتسيلم، قيود على حرية الحركة والتنقل، الحواجز، المعيقات المحسوسة والشوارع الممنوعة، 2014/3/10.

49 منظمة الصحة العالمية، الأحوال الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل: تقرير مرحلي، A60/INF.DOC./5، 2007/5/15، انظر: http://apps.who.int/iris/bitstream/10665/23603/1/A60_ID5-ar.pdf?ua=1

50 موقع المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، أرقام وإحصاءات الخسائر البشرية والمادية من 2000/9/28–2011/1/31، انظر: http://www.miftah.org/arabic/Areport.cfm

51 المرجع نفسه.

52 جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، الاحتلال الإسرائيلي يواصل استهدافه لطواقم ومنشآت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني (1 كانون ثاني – 31 حزيران 2014)، انظر: http://www.palestinercs.org/reports/2014~1.pdf

53 منظمة العفو الدولية، "تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2012،" انظر: http://www.amnesty.org/ar/region/israel-occupied-palestinian-territories/report-2012

54 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة ومنظمة الصحة العالمية – مكتب الضفة الغربية وقطاع غزة، أثر الجدار على الصحة، تقرير خاص، تموز/ يوليو 2010، انظر: www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_special_focus_july_2010_arabic.pdf

55 المرجع نفسه.

56 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، تطورات إمكانية التنقل والوصول في الضفة الغربية، تقرير خاص، آب/ أغسطس 2012.

57 Humiliation at the Checkpoints, *Haaretz*, 8/7/2003.

58 صحيفة **البيان**، دبي، 2014/6/8، انظر: http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2014-06-08-1.2140482



59 الجزيرة.نت، برنامج "فلسطين تحت المجهر،" الحواجز في فلسطين، ج 1، 2005/7/10، انظر: http://aljazeera.net/NR/exeres/C1749A20-F610-4967-AEAF-6764D84FBCE4.htm?wbc_purpose=basic_current_current_current_Current

60 اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 آب/ أغسطس 1949.

61 الجزيرة.نت، برنامج "فلسطين تحت المجهر،" الحواجز في فلسطين، ج 1، 2005/7/10.

62 المرجع نفسه.

63 المرضى والحواجز العسكرية في الفترة الواقعة ما بين 2000–2005، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، انظر: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3026

64 إسرائيل: التقاعس عن التحقيق في إصابة الضحايا المدنيين يعزز مناخ الإفلات من العقاب، موقع هيومن رايتس ووتش، 2005/6/22، انظر: http://www.hrw.org/en/node/70518

65 المرجع نفسه؛ وانظر أيضاً:

Promoting Impunity: The Israeli Military's Failure to Investigate Wrongdoing, Human Rights Watch, 22/6/2005, www.hrw.org/reports/2005/06/21/promoting-impunity

66 **الدستور**، 2010/12/28.

67 Promoting Impunity: The Israeli Military's Failure to Investigate Wrongdoing, Human Rights Watch, 22/6/2005.

68 Ibid.

69 إدانة جنديّ بالتسبب بمقتل عديّ دراويش عن طريق الإهمال، وهو فلسطينيّ دخل إلى إسرائيل عبر ثغرة في الجدار من أجل العمل، بتسيلم، 2013/6/17، انظر:

http://www.btselem.org/arabic/firearms/20130409_soldier_convicted_for_shooting_udai_darawish



[70] استثناءات، تقديم جنود جيش الدفاع الإسرائيلي للمحاكمة في الانتفاضة الثانية وما بعدها، 2000–2007، موقع منظمة يش دين، 2008/12/25، انظر:
http://www.yesh-din.org/ar/infoitem.asp?infocatid=11

[71] بتسيلم، إدانة جنديّ بالتسبب بمقتل عديّ دراويش عن طريق الإهمال، 2013/6/17.

[72] وكالة هلا فلسطين الإخبارية، 2011/1/22، انظر:
http://www.hala.ps/ar/index.php?act=Show&id=76093

[73] تقرير إسرائيلي عن عنف المجندات، الجزيرة.نت، 2010/2/1، انظر:
http://www.aljazeera.net/؛ وانظر:
Female Soldiers Break Their Silence, *Yedioth Ahronoth* newspaper, 29/1/2010, http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3841480,00.html

[74] تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي الذي حدد معدل سعر الصرف لسنة 2007 بـ 4.1081.

[75] Amira Hass, Checkpoint Comradeship, *Haaretz*, 24/1/2007, http://www.haaretz.com/print-edition/opinion/checkpoint-comradeship-1.210914

[76] عمر عبد الرازق، يوم على الحواجز الإسرائيلية، موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2003/1/31، انظر:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_2712000/2712877.stm

[77] المرضى والحواجز العسكرية في الفترة الواقعة ما بين 2000–2005، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا.

[78] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **النتائج الأساسية: مسح القوى العاملة دورة (تشرين أول – كانون أول 2013)، الربع الرابع 2013** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شباط/ فبراير 2014)، في: http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_LFSQ42013A.pdf؛ وانظر: **وضع عمال الأراضي العربية المحتلة**، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 102 (جنيف: مكتب العمل الدولي، 2013).



[79] بتسيلم، عمال من الضفة الغربية، 2014/4/30، انظر:
http://www.btselem.org/arabic/workers/20140430_international_workers_day_2014

[80] **وضع عمال الأراضي العربية المحتلة**، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 102.

[81] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2013** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نيسان/ أبريل 2014)، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/Book2049.pdf

[82] بتسيلم، عمال من الضفة الغربية، 2014/3/9، انظر:
http://www.btselem.org/arabic/workers/soldiers_shoot_palestinians_entering_israel_without_permits

[83] OCHA-oPt, OCHA Closure Update, October 2007.

[84] World Bank, "The Palestinian Economy and the Prospects for its Recovery, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee," no. 1, December 2005, p. 12.

[85] OCHA-oPt, OCHA Closure Update, October 2007.

[86] بتسيلم، عمال من الضفة الغربية، 2013/7/1، انظر:
http://www.btselem.org/arabic/workers/20130701_conditions_in_eyal_and_tarqumya_checkpoints

[87] صحيفة **القدس العربي**، لندن، 2008/5/2.

[88] بتسيلم، عمال من الضفة الغربية، 2013/7/1.

[89] **القدس العربي**، 2008/5/2.

[90] **المرجع نفسه**.

[91] الجزيرة.نت، 2009/8/12.







92 Amira Hass, Checkpoint Comradeship, *Haaretz*, 24/1/2007.

93 محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011)، ص 283.

94 بالنسبة للناتج المحلي الفلسطيني للسنوات 1994–2012، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994–2012** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أيلول/ سبتمبر 2014)، في:

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book2072.pdf

وبالنسبة لسنة 2013، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثاني 2014)** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أيلول/ سبتمبر 2014)، في:

http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_NationalAccounts-Q2-2014a.pdf

95 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، تأثير الجدار على الأوضاع الإنسانية – حقائق أساسية، تموز/ يوليو 2012، انظر:

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_barrier_factsheet_july_2012_arabic.pdf

96 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأثر الإنساني للجدار، تموز/ يوليو 2013، انظر:

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_barrier_factsheet_july_2013_arabic.pdf

97 المرجع نفسه.

98 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، تأثير الجدار على الأوضاع الإنسانية – حقائق أساسية، تموز/ يوليو 2012.

99 المرجع نفسه.



[100] موقع فلسطينيو 48، 2011/11/12، انظر: /http://pls48.net

[101] صحيفة **الحياة الجديدة**، رام الله، 2010/2/24.

[102] صحيفة **السفير**، بيروت، 2006/3/25.

[103] مركز أبحاث الأراضي – القدس، الاستيلاء على دونم زراعي بهدف توسيع حاجز الجلمة، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرئيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2014/4/10، انظر: http://www.poica.org/details.php?Article=6353

[104] المرجع نفسه.

[105] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، تطورات إمكانية التنقل والوصول في الضفة الغربية، تقرير خاص، آب/ أغسطس 2011، انظر:
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_movement_and_access_report_august_2011_arabic.pdf

[106] المرجع نفسه.



# صدر من هذه السلسلة

## أولاً: في اللغة العربية:

1. عباس إسماعيل، **عنصرية إسرائيل: فلسطينيو 48 نموذجاً**، سلسلة أولست إنساناً؟ (1)، 2008.
2. حسن ابحيص وسامي الصلاحات ومريم عيتاني، **معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (2)، 2008.
3. أحمد الحيلة ومريم عيتاني، **معاناة الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (3)، 2008.
4. فراس أبو هلال، **معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (4)، 2009.
5. ياسر علي، **المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (5)، 2009.
6. مريم عيتاني ومعين منّاع، **معاناة اللاجئ الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (6)، 2010.
7. محسن محمد صالح، **معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (7)، 2011.
8. حسن ابحيص وخالد عايد، **الجدار العازل في الضفة الغربية**، سلسلة أولست إنساناً؟ (8)، 2010.
9. حياة الددا، **معاناة الطالب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (9)، 2015.

10. مريم عيتاني وأمين أبو وردة ووضّاح عيد، **معاناة العامل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (10)، 2011.
11. فاطمة عيتاني وعاطف دغلس، **معاناة المريض الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (11)، 2011.
12. فاطمة عيتاني ونظام عطايا، **معاناة البيئة والفلاح الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (12)، 2013.
13. فاطمة عيتاني ومحمد داود، **معاناة الفلسطينيين من الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية**، سلسلة أولست إنساناً؟ (13)، 2015.

**ثانياً: في اللغة الإنجليزية:**

14. Abbas Ismail, *The Israeli Racism: Palestinians in Israel: A Case Study*, Book Series: Am I Not a Human? (1), translated by Aladdin Assaiqeli, 2009.
15. Hasan Ibhais, Mariam Itani and Sami al-Salahat, *The Suffering of the Palestinian Woman Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (2), translated by Iman Itani, 2010.
16. Ahmad el-Helah and Mariam Itani, *The Suffering of the Palestinian Child Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (3), translated by Iman Itani, 2010.
17. Firas Abu Hilal, *The Suffering of the Palestinian Prisoners & Detainees Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (4), translated by Baraah Darazi, 2011.

18. Mariam Itani and Mo‘in Manna‘, *The Suffering of the Palestinian Refugee*, Book Series: Am I Not a Human? (6), translated by Salma al-Houry, 2010.
19. Mohsen Moh’d Saleh, *The Suffering of Jerusalem and the Holy Sites Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (7), translated by Salma al-Houry, 2012.
20. Hasan Ibhais and Kahled ‘Ayed, *The Separation Wall in the West Bank*, Book Series: Am I Not a Human? (8), translated by Baraah Darazi, 2013.
21. Mariam Itani, Amin Abu Wardeh and Waddah Eid, *The Suffering of the Palestinian Worker Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (10), 2014.
22. Fatima Itani and Atef Daghlas, *The Suffering of the Palestinian Patient Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (11), translated by Mohammed Ibrahim El-Jadili and Saja Abed Rabo El-Shami, 2012.



13

أولست إنساناً؟

# معاناة الفلسطينيين من الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية

# The Suffering of Palestinians at the Israeli Roadblocks in the West Bank

## هذا الكتاب

يعيش الإنسان الفلسطيني مُنْتَقَصاً من أبسط حقوقه الطبيعية التي تكفلها جميع الشرائع والمعاهدات الدولية. وفي الضفة الغربية المحتلة، تحديداً، يعيش الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي محجوزاً في سجن قضبانه من حواجز، وأسلاك، وسدود ترابية، وبوابات حديدية، وجدار من إسمنت مسلح. لكل حاجزٍ قصة، وعلى كل بوابة حديدية أو سدٍّ ترابي أو سلك حديديٍ رواية، قصص وروايات حملت الدم والموت لعمال وطلبة وأطباء وأمهات وأطفال على يد جنود مدججين بالسلاح بحجة حماية النفس.

يستعرض هذا الكتاب تمهيداً معلوماتياً وتمهيداً قانونياً وعرضاً لتطور أعداد الحواجز الإسرائيلية خلال الفترة 2001–2014. كما يتناول أنواع ونماذج الحواجز في الضفة الغربية، ومعاناة الفلسطينيين منها.

وهذا الكتاب هو الكتاب الثالث عشر من سلسلة أولست إنساناً، التي يسعى مركز الزيتونة من خلالها إلى تقديم صورة متكاملة عن معاناة الإنسان الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، بأسلوب يخاطب العقل والقلب، وفي إطار علمي منهجي موثّق.







مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net




مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت